سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

بيان كيفية دراسة حديثٍ سندًا ومتنًا

محاضرة ألقيتْ في

(برنامج دروس اليوم العلمي الثالث)

الذي أقيم بجامع عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحي الوادي

بمدينة الرياض في ١٢ / ربيع الأول / ١٤٢٦ هـ

لفضيلة الشّيخ **صالح بن عبد الله العصيمي**

حفظه الله تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

الشيخ لم يراجع التفريع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رزق قلوبنا بَرْدَ اليقين، وركَّب فينا مِنَ القُدَرِ والمواهب ما يُوصِلُ إلىٰ الحق ويُبِين، وأشهد ألا إله إلا الله الواحد المتعال، وأشهد أن محمَّدًا عبدُه ورسوله صفوةُ الخلق في الأقوال والأفعال، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا مزيدًا.

أما بعد:

فإن وَصْفَ طريق العلم من أهمِّ المهمَّات، وأثقل الأمانات؛ فبه يُعْرَف الله، وبه يُعْرَف أمرُه، والمتكلِّم فيه مؤتمَنٌ علىٰ أمرٍ عظيم؛ فهو قائمٌ مقام الأنبياء في إرشاد الأدِلَّاء ، فإنْ أصاب انتفع في صوابه خَلْقٌ كثير، وإنْ زلَّ زلَّ بخطئه جمٌّ غَفِير.

ولقد أخذ إيضاح طريق العلم مسالك عدة في كلام مشايخ الوقت، مِنْ جُمْلَتِها:

(**بيان الطرق المنهجية لبحث المسائل العلمية**) الذي سرَّني اهتمام الإخوان هنا في **جامع عثمان** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتوجيه الأنظار إليه؛ إذْ عقدوا يومًا عِلْميًّا تدور محاضراته حول طرق البحث في علوم عدة هي: الحديثُ، والفقهُ، والتفسيرُ، والعقيدةُ. وأحسنوا اختيارًا إذْ ختموا برنامجَهم بمحاضرةٍ عن (**الهمة في طلب العلم**)؛ لتوقُّفِ النبوغ في البحث علىٰ هِمَّةٍ عاليةٍ، وعزيمةٍ نافذةٍ.

ولما خُوطِبْتُ بالمشاركة في محاضرات هذا اليوم بإلقاء محاضرة عن (**طرق البحث في الحديث**) = بيَّنْتُ للإخوان ضيقَ الوقت عن الإحاطة بالمقصود، فآل الأمر إلىٰ الاقتصار علىٰ فردٍ من أفراد طرق البحث في الحديث، وهو: (**كيف تَدْرُس حديثًا سَنَدًا ومَتْنًا؟**). وما ظَهَرَ مِن تسميتها في بعض الإعلانات باسم: (**كيف تُخرِّجُ حديثًا؟**) فلا عِلْمَ لي به، ولا تَبِعَةَ عليَّ فيه، وقد تفضَّل القائمون – جزاهم الله خيرًا – علىٰ تنسيق هذا الملتقىٰ العلمي؛ فوضعوا محاورَ عدة يَحْسُنُ الحديث عنها في كل واحدة من هذه المحاضرات، وهي تَنْتَظم في السياق الآتي :

أوَّلًا: أهميَّة الفَنِّ الذي سيُدْرَسُ منهجُ البحث فيه.

ثانيًا: طرق البحث العلمي في هٰذا الفن.

ثالثًا: أهمُّ المصنَّفات في هٰذا الفن، وكيفية التعامل معها.

رابعًا: محاذير ومُعوِّقات في النبوغ في الفن المقصود.

خامسًا: تنبيهات مهمة في هذا الفن.

وقد أوجَبَ عليَّ فقهُ التعليمِ أنْ أُزَحْزِحَ الكلام عن أهمِّية فنِّ الحديث، وبيانِ فضلِهِ، وشرفِ حَمَلَتِهِ، ونَقَلَتِهِ، وأصحابه؛ اهتمامًا بجَمْعِ الوقت علىٰ الأنفع لكم، واستغناءً بظهورِ ذلك وسهولةِ الوقوف عليه لمن أراده، ويكفي الطالبَ فيه كتابُ: «**شَرَفِ أصحاب الحديث**» **للخطيب البغدادي** رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ فإنَّه قد أتىٰ علىٰ المقصود.

وأَوْجَبَتْ عليَّ النصيحة في الدِّين – أيضًا – أنْ استفتح محاضرتي بتمهيدٍ عامٍّ يقف فيه المُتلقِّي علىٰ حقيقة البحث، وأهميته، وسبيل معرفة طُرُقِه. وكان جديرًا بهذا اليوم أن تكون طليعةُ محاضراته محاضرةٌ تفي بالمراد المذكور؛ لأنَّ ما سأذكره سيكون مختصَرًا مع إغفالِ جوانبَ عدة تتعلق بهذا الشأن، وإمعانًا في تقريب الفائدة، وحِرْصًا علىٰ ملءِ قلوبكم بنفائس العلم وذخائره = استحسنتُ صياغة مخارج القول التي رَغِبَ بها القائمون علىٰ تنسيق هٰذا اليوم العلمي مقرونة بما يتمِّمُها، ناظِمًا جميع ذلك في مقدِّمةٍ ومقصَدٍ وخاتمة.

فأمَّا المقدمة: ففيها الحديث عن تعريف طرق البحث، وبيان أهمية البحث، وكيفية تنمية ملكة البحث في النفس، وسبيل معرفة طرق البحث، مع ذكر آلية مقترحة لمسالك البحث في مسائل الأحكام الشرعية.

وأما المقصَد: ففيه تفصيل القول عن كيفية دراسة الحديث سَنَدًا و مَتْنًا، وهو الفَرْدُ الذي اقتصرنا عليه من طرق البحث في الحديث.

وأما الخاتمة: فسنتكلم فيها عن أهم المصنَّفات في الحديث، وكيفية التعامل معها، ثم نَذْكُرُ محاذيرَ ومعوقاتٍ في طريق النبوغ في الفن المقصود، ونختم بجملة من التنبيهات المهمة في هٰذا الفن.

وإكمال ذلك مَوْكُولٌ إلىٰ صَبْرِكم وقُوَاكم، فإن تجلَّدْتُم أتينا علىٰ المقصود، وإن لَحِقَكُمْ مَلَلٌ لطُولِ الوقت = اكتفينا بما سُمِعَ، (**ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق**).

نسأل الله لنا ولكم عِلْمًا نافعًا، وعملًا صالحًا، وصبرًا جميلًا.

طليعة المقدمة: تعريف طرق البحث التي خُصَّتْ بالعناية في هذا اليوم.

والسبيل إلىٰ تعريفها منحَصِرٌ في أمرين:

أحدهما: تعريف كلِّ كلمة بمفردها، فتُعَرَّفُ كلمة (**طُرُق**) أوَّلًا، ثم تُعَرَّفُ كلمة (**البحث**) ثانيًا.

والآخَر: تعريف (**طرق البحث**) باعتبار كونها لقبًا علىٰ فنٍّ معيَّن. وموجِب هذا: هو التركيب الإضافي في جملة (**طرق البحث**). وما كان مُرَكَّبًا تركيبًا إضافيًّا فإنَّه يُدرك معناه علىٰ هذا النحو الذي ذكرنا، فيُعرَّفُ مفردَاه ابتداءً، ويُعَرَّفُ تركيبُه الإضافي ختامًا، وإلىٰ هذا أَشَرْتُ بقَوْلي:

وَالمُفْـــرَدُ المُضَـــافُ إِنْ تَرَكَّبَـــا ... مَـــعْ غَيْـــرِهِ حَتَّـــىٰ أَتَـــمَّ لَقَبَـــا
فَحَـــدُّهُ يَكُـــونُ بِالإِفْـــرَادِ ... لِكُـــلِّ وَاحِـــدٍ لَـــدَىٰ النُّقَّـــادِ
ثُـــمَّ يُعَـــادُ ثَانِيًـــا مُرَكَّبـــا ... إِذْ لَقَبًـــا لَـــدَيْهِمُ تَرَكَّبَـــا

وحينئذ يُقال: إن **الطرق** هي جمع طريق، وهو في لسان العرب: فَعِيلٌ راجعٌ إلىٰ أصلٍ عندهم: هو الطاء والراء والقاف، وهذا الأصل قد وُضع في لسان العرب لعدة معانٍ، المناسبُ منها لهذا المحَلِّ: **السهولةُ والاسترخاءُ**؛ لأن الجَوَادَّ المسلوكة في الأرض سَهُلَتْ علىٰ الأقدام واسترختْ لها، فسُمِّيَتْ حينئذٍ طُرُقًا.

أمَّا معناه الاصطلاحيُّ: فإن الطريق عند أهل الحديث هو بمعنىٰ **الإسنادِ والسَّنَدِ**.

والسَّنَدُ والإسناد عندهم: هو حكاية طريق المتن. وهذه الحكاية تتضمن شيئين:

أحدهما: سِلْسِلَة الرواة.

والآخر: صِيَغُ الأداء المذكورة بينهم.

لكنَّ المعنىٰ الاصطلاحيَّ للطريق غيرُ مُرَادٍ في هذا المحل، وإنما يُراد معناه في لسان العرب.

أما **البحث** في لسان العرب: فهو دال علىٰ إثارة الشيء، وفي قراءة **ابن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي ذَكَرَها **الطبري والسَّمْعاني وابن عطية** في «**المحرَّر الوجيز**»: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُحِثَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴿٩﴾﴾ [العاديات]، يعني: أُثِيرَ وحُرِّك.

وقد وجدتُ (**البحثَ**) يُطْلَق في كلام أهل العلم علىٰ ثلاثة معانٍ:

الأول: إطلاق كلمة (**بحث**) بمعنىٰ: محل تأمُّلٍ ونَظَر. ومنه قول **الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ في «**التلخيص الحَبِير**» لما ذَكَرَ قول **البيهقي وابن قَطَّان** فيما رواه **خالد بن مَعْدان** عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه مُرْسَلٌ، قال **الحافظ**: (**وَفِيهِ**

بَحْثٌ) يعني: نَظَرٌ وتَأَمُّلٌ.

الثاني: إطلاق كلمة (**بحث**) بمعنىٰ: موضوع. ومنه قول **صِدِّيق حسن خان** في «**الحِطَّة**» وفي «**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**» – يعني كتاب **الشوكاني** –: (**بَحْثٌ ثَالِثٌ فِي ذِكْرِ الوَضَّاعِينَ المَشْهُورِينَ بِالكَذِبِ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ**».

فمعنىٰ قوله: (**بَحْثٌ ثَالِثٌ**) يعني: موضوع ثالث، فيستعملون كلمة (**بحث**) للدَّلالة علىٰ الموضوع، فيقولون مثلًا: بحثُ الناسِخِ والمنسوخِ، عِوَضَ قولِهِم: موضوعُ الناسخِ والمنسوخِ، ويقولون: بحثُ الآحادِ عِوَضًا عن قولهم: موضوعُ الآحادِ.

الثالث: إطلاق كلمة (**بحث**) بمعنىٰ: التفتيش، ومنه قول **البَعْلي** في «**المُطْلِع**» عن تسمية صدقة الفِطْر بالفِطْرة، قال: (**فَهَذَا مَا وَجَدْتُهُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ بَعْدَ بَحْثٍ كَثِيرٍ**). اهـ. يعني: بعد تفتيش كثير، وظاهر كلامه أن إطلاق اسم الفِطْرَة علىٰ زكاة الفطر مولَّدٌ ليس بعربي، وإن كان القياس العربي لا يأباه كما ذَكَر.

وقد تُضاف كلمة (**بحث**) إلىٰ القراءة، فيُقال: قراءةُ بَحْثٍ، وهي أَرْفَع أنواع القراءة علىٰ الشيوخ عند المتأخِّرين، ومن ذلك ما جاء في خبر **علي بن عبد الواحد الأنصاري** أنه قرأ «**صحيح البخاري**» علىٰ شيخه **محمد بن أبي بكر** نحو أَحَدَ عَشَرَ مرةٍ في غضون ملازمته له ثلاثًا وعشرين سنة، كلُّها قراءة بحث وتحقيق، وكَشْفٍ وتدقيق، جُلُّها سماعًا مِن لفظِهِ مع شروحه وحواشيه **لابن حجر**، **والكِرماني**، **والقِسْطَلاني**، **وزكريا**، **والسُّيُوطي**، **والدَّمَامِيني**، **والزَّرْكَشي**، و«**المشارق**» **لعِيَاض**، و«**الاستيعاب**».

وإلىٰ هذه القراءةِ الإشارةُ بقولهم في كتب التراجم: (**بَحَثَ عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا**)، ويسَمُّون كُتُبًا. والمراد أنه قرأ هذه الكتب علىٰ شيخه قراءةَ بحثٍ وتدقيق، كما في ترجمة **أبي حيَّان الأندلسي** من «**طبقات الشافعية**» أنه قرأ الفقه علىٰ **ابن بنت العراقي** قراءةَ بحث وتحقيق: «**بَحَثَ عَلَيْهِ المُحَرَّرَ لِلرَّافِعِيِّ وَمُخْتَصَرَ المِنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ**» أي: قرأه قراءة فَحْصٍ وتدقيق، وإبانة وتحقيق لمعانيه.

وإذا خَلَت القراءة من هٰذا الأمر سَمَّوْها: قراءة سَرْدٍ كما في ترجمة **ابن جُنَيْن المغربي** من «**الوافي بالوَفَيَات**» أنّه قرأ كتاب (**الشفا**) **لابن سينا** علىٰ شيخِه **الشمس الأصفهاني** قراءة سَرْدٍ، يعني: دون بحث وتدقيق وتحقيق لمَقاصِد الكتاب.

ومحَلُّ هذه القراءة ينبغي أن يُحصر في المطولات الأصيلة ذات المعاني الجليلة التي تحتاج إلىٰ طول فكر وإدمان نظر. وينتفع بها المُنْتَهُونَ مِن الطلبة، أمَّا المبتدئون والمتوسطون فهي مُضِرَّةٌ بهم؛ لأنها تشتمل علىٰ إيراد شبهات وذِكر إشكالات، وربما تُركت الشبهة فلم تُدفع، وأُغفل الإشكال فلم يُحَل، ومن هنا يأتي الخوف علىٰ المبتدئ؛ فربَّما عَلَقَتْ بقلبه شُبهة لم تُدفع، أو وَقَرَ في قلبه إشكال لم يُحَل. والقلوب ضعيفة والشُّبَهُ خطَّافة كما كان السلف رحمهم الله تعالىٰ يقولون.

أمَّا تعريف (**البحث**) كما استقرَّ عليه العُرْف الاصطلاحي: فيمكن الوصول إلىٰ تعريف له عَقِبَ الوقوف علىٰ مقاصده عند مَنْ تكلَّم علىٰ تعريفه، وجِماع ذلك:

أولًا: أنَّ البحث عملية فكرية.

ثانيًا: أنَّ تلك العملية تقوم علىٰ الاستقصاء والتتبُّع.

ثالثًا: أنَّ ذلك الاستقصاء موصوفٌ بالدِّقَّة والنظام.

رابعًا: أنَّ الاستقصاء يشتمل علىٰ جَمْعِ الشواهد والأدلة المتصلة بموضوع البحث.

خامسًا: أنَّه يَهْدِف إلىٰ إضافة معارفَ خافية واكتشافها.

سادسًا: أنَّ تلك المعارف المظفور بها عُرْضَةٌ للقَبول أو الردِّ عند سَبْرِهَا واختبار صحتها.

هذا مجموع ما يُنتزع من كلام القوم من أهل الإسلام وغيرهم، ويمكن أن يُصاغ منه التعريف الآتي للبحث فيقال: **إنَّ البحث استقصاء مخصوص في مسألة ما يُفضي إلىٰ نتيجة تحتمل القَبول أو الرد.**

قولنا: (استقصاء): مردُّه إلىٰ المعنىٰ اللغوي لكلمة (بحث)؛ لأن الإثارة تُوجب استقصاء وتتبُّعًا.

قولنا: (مخصوص): هو ما وُصِفَ بالدقة والنِّظَام وَفق طريقة علمية منضبطة.

قولنا: (مسألة ما): ليدُلَّ علىٰ العموم.

قولنا: (يُفضي إلىٰ نتيجة): هي الغاية من البحث.

قولنا: (تحتمل القَبول أو الردَّ): أي بالنظر إلىٰ صحة الدليل والاستدلال اللَّذَيْن بُنِيَ عليهما البحث، وحيثُ أَمْكَنَ ممَّا تقدَّمَ تعريفُ المفردين = سَهُلَ الآن أن نُعَرِّفَ المركَّبَ الإضافي، وهو: **(طرق البحث)** فنقول إن طرق البحث: هي جادَّة تُسَهِّلُ الوصول إلىٰ استقصاء مخصوص في مسألة ما، يُفضي إلىٰ نتيجة تحتمل القَبول أو الرد.

والعبارات التي يُدَلُّ بها علىٰ هذا المعنىٰ تتنوَّع، فتارةً يقال: **طرق البحث**، وتارة يقال: **مناهج البحث**، وتارة يقال: **البحث العلمي**، وتارة يقال: **علم البحث**. وكيفما قُلِّبَت العبارة فهي متضمنة لما تقدمت إليه الإشارة.

والتأصيل العلمي للبحث عند علماء الشريعة محَلُّه كتاب الاجتهاد في أصول الفقه، ومن أفراده: الاجتهاد الجزئي في مسألة بعينِها، وهو المكافئ لبحث مسألة مخصوصة. فيُستفاد تأصيل هذا الفن باصطلاحه المعاصر من تقعيد الأصوليين والفقهاء رحمهم الله تعالىٰ .

كما أن الفقهاء قد رتَّبوا في أبوابهم مسائل تتعلق بالبحث ليس هذا محَل تفصيل القول فيما يُحتاج إليه من تقعيد هذه المسألة، وإنْ كانت الحاجة إليها عظيمةً لأنَّ عامَّة مَن كَتَبَ في هٰذا الباب فإنما اجْتَرَّ ما كتبه الغربيُّون في تقرير قواعد البحث ولم يرفع رأسه إلىٰ التأصيلات العلمية بهذا الفن باصطلاحه المعاصِر الموجودة في كتب الشريعة، وفي هٰذا بيانٌ تامٌّ أن الشريعة أصلًا وفرعًا بما وَرَدَتْ من كلام الله وكلام رسوله ﷺ وبما استنبطه منها العلماءُ الراسخون = كافيةٌ في انتفاع أهل الإسلام بالعلوم التي تفيدهم في الدنيا والآخرة.

وقبل الخوض في سبيل معرفة طرق البحث ينبغي تعريف المستمعين أن البحث منزلة من منازل العلم، ورُتْبة شريفة مِن مراتبه؛ يقوىٰ بها عُود المتعلم، ويتأصَّل علمه، وتتَّسع دائرة معارفه. ومن لم يَفُزْ بنَيْلِ هذه المرتبة وقف دون بلوغ رتبة تحقيق العلم وتدقيق مسائله،وكلما تزايد حظُّ المتعلم من البحث تزايد حظُّه من اسم الاجتهاد تقييدًا وإطلاقًا، وصار له مَلَكَة يُدرِك بها حقائق الأمور ومقاصد المسائل.

وهٰذا الأمر يحتاج إلىٰ نيَّة خالصة وهمَّة عالية، ومتىٰ تلقَّحت النية الخالصة بالهمة العالية = أنتجتْ خير الدنيا والآخرة كما ذكر **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في كتاب «**الفوائد**».

وما أحسن التذكير هنا بالمأثور عن **عليٍّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصيَّته **لكُمَيل بن زياد** لما ذكر العلم، فقال: **(وَالبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ)**؛ فإن هذه الجملة اللطيفة كاشفة عمَّا يلقاه الباحث في العلم من عَنَتٍ ومشقة، فيُسَلِّيه كونه قائمًا بأمر الجهاد عما يكابده من مشقة وعَنَتٍ. وأرفع الجهاد هو جهاد العلم والحجة والبيان ، كما ذكر **ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ في «**مفتاح دار السعادة**»؛ لأنَّ

القائم به نَزْرٌ يسيرٌ، والمساعدَ عليه قليل.

وتنمية مَلَكَة البحث في النفس يقوم علىٰ أصلين اثنين:

أوَّلهما: الاستعدادات الفطرية النفسية في شخص الباحث.

والآخر: الكفاءة العلمية، والخزينة المعرفية له.

فبِلَا استعدادٍ فطريٍّ نفسيٍّ لُبَابُه الصبر والتلذُّذ بالعلم والقوة الذهنية جمعًا وتحليلًا، مع وجود مخزون علمي وحصيلة مؤهِّلَة للبحث [لا تكون مَلَكَةٌ بحثيَّة]، ومِعْرَاجُ الصعود إلىٰ منزلة البحث يكون بالإحاطة بطرق البحث ومعرفة السبيل المُوقِفِ عليها

ويَطِيبُ لي هنا قبل أن أذكر ما سأذكره؛ أنْ أَذْكُرَ كلامًا حسنًا لصاحب كتاب «**البحث الأدبي**»، يقول فيه: (**العِلْمُ بِالشَّيْءِ وَحْدَهُ لَا يُكَوِّنُ بَاحِثًا. قَدْ يَكُونُ المَرْءُ عَلَّامَةً فِي الأَدَبِ وَفِي اللُّغَةِ وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْنِي حَتْمًا أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتُبَ بَحْثًا مَنْهَجِيًّا، وَلَا يَنْفَعُهُ مَعَ عِلْمِهِ مَا لَهُ مِنْ صَبْرٍ وَتَتَبُّعٍ وَحَافِظَةٍ وَإِنْ زَاوَلَ البَحْثَ فِي الكُتُبِ وَالمَصَادِرِ مِرَارًا. إِنَّهُ يَبْقَىٰ حَيْثُ هُوَ، وَالسَّبَبُ مَعْرُوفٌ، ذَلِكَ أَنَّ المَقْدِرَةَ عَلَىٰ التَّنْظِيمِ أَمْرٌ لَا يُسْتَهَانُ بِهِ وَلَا يُسْتَغْنَىٰ عَنْهُ، وَمَا كُلُّ امْرِئٍ بِمُسْتَطِيعٍ تَبْوِيْبَ مَادَّةٍ، وَتَوْحِيدَ أَجْزَائِهَا، وَوَضْعَ كُلٍّ مِنْهَا فِي مَكَانِهِ اللَّائِقِ بِهِ بِقَدْرِهِ المُنَاسِبِ بَعْدَ طَرْدِ مَا هُوَ نَافِهٌ وَخَارِجٌ عَنِ المَوْضُوعِ**) ا.هـ.

وإذا وَعَيْتَ ما قد قيل لك؛ فاعلم أنَّ معرفة الطرق المسلوكة في البحث تحصُلُ بأمرين اثنين، لا ينفَكُّ أحدهما عن الآخر:

أوَّلهما: شيخ مجرِّب يتخرج به طالب العلم في هذا الباب، ويتمرَّن بإرشاداته حتىٰ يُتْقِنَ البحث. والعلم كلُّه لا يقوم إلا بإرشاد شيخ، كما أشار إلىٰ ذلك **الزَّبيدي** في «**ألفية السند**» إذْ قال:

فَمَا حَوَىٰ الغَايَةَ فِي أَلْفِ سَنَة ... شَخْصٌ فَخُذْ مِنْ كُلِّ فَنٍّ أَحْسَنَهْ

بِحِفْظِ مَتْنِ جَامِعٍ لِلرَّاجِح ... تَأْخُذُهُ عَلَىٰ مُفِيدٍ نَاصِح

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**تَأْخُذُهُ عَلَىٰ مُفِيدٍ نَاصِحٍ**)، يعني: شيخٍ متمكِّن في العلم، عارفٍ بطريق إيصاله. وهذا الذي قصدناه بوَصْفِ (**المجرِّب**) في قولنا: (**شيخ مجرِّب**).

وهؤلاء الشيوخ المجرِّبون العارفون بمسالك البحث قِلَّةٌ (**والأكرمون قليلٌ**) وجمهورهم قد غَرَزُوا رِكَابَهم في رِحاب المجامع الأكاديمية؛ كالجامعات ومراكز البحث، ولهم فيها مآثر تُحْمَد ولا تُجْحَد، أما المجامع الشرعية الخيرية كالمساجد فيَنْدُرُ وجود أمثالهم في صَفِّ المتصدِّين للإفادة والتعليم فيها.

فمَن حُبِيَ بالدراسات الأكاديمية العُليا فما دونَها؛ فليجتهد في التلقي عنهم، ومَن كان خارجًا عنها فلا يَحْرِم نفسه ورودَ مَعِينِهم، ومن وُجد مِن الشيوخ بهذا الوصف في المجامع الشرعية الخيرية كالمساجد فأولىٰ بالطالب أن يلازمه.

والآخر: آلية واضحة ومنهج بيِّن المعالم، إذا سَلَكَه الطالب أبلغه مأمَنَه وبلَّغه أمنيَّته.

وقد شَهِدَت الحياة المعاصرة للمدارس المعرفية في شتىٰ بقاع العالم نهضةً سريعةً في رسم طرق البحث، وكل مدرسة تنزَع من مصادرها وتضع ما يناسب لمعارفها.

ولمَّا كانت المدرسة الإسلامية واحدةً مِن تلك المدارس؛ فقد سارتْ بسَيْر القوم، ووجَّهتْ غالب همَّتها وقُدَرِ أبنائها لوَضْع مناهج البحث المناسبة للعلوم الإسلامية أصولًا وفروعًا، فكَتَبَ جماعةٌ في هٰذا الباب حتىٰ تميَّز - تبعًا

للحياة المعرفية المعاصرة – باسم: **علم البحث**.

لكن المتكلمين من أهل الإسلام في هذا الباب لم يتفطَّنوا إلىٰ أصل عظيم تفترق فيه الطرق، ذلك أن كُتُبَ مَن كَتَبَ من رواد المدارس المعرفية غير الإسلامية في طرق البحث ومناهجه كان مَحَطُّ نظرِهم هو الأحكام الكونية القدرية دون الأحكام الشرعية الدينية، ولهذا تجدهم يقرِّرون خطوات البحث في صياغة قد يتباينون في شرحها لكنهم يجتمعون في إرادتها.

فأول تلك الخطوات عندهم: تحديد المشكلة.

وثانيها: جمع البيانات المتعلِّقة بدراستها.

وثالثها: وضع الفروض الممكنة لحلِّها.

ورابعها: اختبار تلك الفروض.

وخامسُها: الوصول إلىٰ النتيجة.

وهذه الخطوات تنفع في بحث الأحكام الكونية القدرية ومسائلها، أمَّا الأحكام الشرعية الدينيَّة فلا تَنْفُقُ فيها؛ لأن الأحكام الكونية القدرية وُضِعَتْ علىٰ قوانين خَفِيَتْ علينا فتُسْتَكْشَف، أما الشريعة فوُضِعَتْ علىٰ سُنَنٍ ظاهرة لنا فتُسْتَشْرَف.

ويُعْلَم تقرير هذا الموضع مما يذكره علماء الاعتقاد من الفَرْق بين النظر في الحكم القدري والنظرِ في الحكم الشرعي، وإيضاح هذه الجملة المهمة يحتاج إلىٰ بَسْطٍ يضيق عنه المقام.

لكن ينبغي أن يُغرس في نفوس علماء الشريعة وأساتذتها وطلابها الخبرُ بأن ما يَصْلُحُ في بحث الأحكام الكونية القدرية قد لا يصلح في بحث الأحكام الشرعية الدينية.

بل ينبغي أن تُوضَعَ للأحكام الدينية الشرعية آليةٌ خاصة مناسبة لعلومِ أهل الإسلام، وهو أمرٌ لم يَقُمْ به قائمٌ حتىٰ هذا اليوم.

ومع اختلاف الآليات الممارَسَة لبحث الأحكام الشرعية الدينية – وإنما قُلْتُ الممارَسَة لأنه لا يوجد شيء منها قد وُضِعَ مقرَّرًا، وإنما يُمارَس في ميادين البحث في الدراسات الأكاديمية وغيرها .

فإنَّه يمكن بتتبُّع هذه الممارَسَات رَدُّ طرق البحث فيها إلىٰ طريقين اثنين:

أحدهما: الطريق العام الذي يتمثَّل في قراءة كتاب أو أكثر مِن أوله إلىٰ آخره، لكن نتيجة البحث تأتي متأخرة زمنيًّا، والزمن ظرفُ الإنتاج، وقد يَفُوتُ وقت الحاجة فلا يُنتفع بالبحث بعد تدوينه ولا سيّما مع ضعف الهمم عن سَرْدِ المطولات وَطَيِّ المجلدات بالقراءة.

وقد كان من سَبَقَ عندهم من الصبر والجَلَد ما يمكِّنهم من ذلك. وقد ذكر **السُّيُوطي** رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «**تخريج الشفا**» لمَّا ذكر حديثًا منسوبًا إلىٰ «**سنن ابن ماجه**» قَلَّد فيه بعض أهل العصر شيخَه **الكَافِيجِي**، قال **السُّيُوطي**: (**قَدْ قَرَأْتُ سُنَنَ ابْنَ مَاجَهْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَبْحَثُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ وَلم أَجِدْهُ !**).

وفي «**تيسير العزيز الحميد**» للعلَّامة **سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب** رحمة الله علىٰ الجميع في: (**باب ما جاء في الذبح لغير الله**) لمَّا ذكر إمامُ الدعوة: حديثًا منسوبًا إلىٰ **طارق بن شهاب** مَعْزُوًّا إلىٰ **أحمد**، ذَكَرَ العلَّامة **سليمان بن عبد الله** أنه قد تتبَّع مُسْنَدَ **طارق بن شهاب** في «**مسند الإمام أحمد**» حديثًا حديثًا؛ فلم يَقِفْ علىٰ هذا الحديث.

وهذا الطريق الكَؤُود الشاق ينبغي أن يُستغنىٰ عنه بالطريق الخاص، وهو:

الطريق الثاني المشتمِل علىٰ وصفٍ محدَّدٍ من مسالك التي ينبغي التَّعْوِيل عليها في البحث للوصول إلىٰ المقصود، ومنها ما عُقِدَ لأجله هٰذا اليوم العلمي إذ سيتحدث فيه المشايخ وفقهم الله عن طرق البحث في جملة من العلوم الشرعية.

ونتيجة الفِكْرِ في هٰذه المسألة إبرازُ سبعة مسالك لبحث المسائل الشرعية وما التحق بها، ويمكن الاستفادة من هذه المسالك – أيضًا – في البحوث المتعلقة بميادين الحياة العامة؛ فإنَّ هذا شيءٌ جرَّبناه في هذا وفي هذا؛ فحَصَلَ به نَفْعٌ عظيم.

وسأذكر هذه المسالك واحدًا واحدًا مع ضَرْبِ مثالٍ واحدٍ يتَّصِلُ بعِلْمِ الحديث، عِلْمًا بأنَّ كلَّ مسلَك يحتاج إلىٰ محاضرة مفرَدة – بل أكثر –؛ لكنَّ مطيَّتَنا هاهنا الاختصار بلا إخلال، نسأل الله الإعانة والتوفيق للجميع.

المسلك الأول: إثارة الذاكرة لمحاولة الوصول إلىٰ مَظِنَّة المسألة ومعرفتِها، فإذا احتاج طالبُ العلم إلىٰ بحثِ مسألةٍ أَجَالَ فكرَهُ عسىٰ أن يجد ما يساعده علىٰ مقصوده. وهذا المسلك له ركنان:

أحدهما: صِحَّة الإثارة، أي الترتيب الذهني لسَبْرِ مظانِّها دون مجرد إرسال الفكر بلا رَوِيَّة، فلابدَّ من كيفيَّةٍ صحيحة لإثارة الذاكرة للوصول إلىٰ المقصود، كأن تتذكَّر:

وجود هذه المسألة في الكتب التي قرأتها أخيرًا.

أو وجودَها في كتبٍ قرأتَها علىٰ الشيوخ.

أو وجودَها في كتب قُرِّرَتْ عليك في الدراسة النظامية.

أو وجودَها في كتابٍ تصفَّحْتَه أو بَصُرْتَ به في مكتبة عامة أو خاصة.

فبِسُلُوكِ كيفية صحيحة للإثارة تَنْشَط الذاكرةُ فَيَصِلُ الباحث إلىٰ المقصود.

ثانيهما: قيمة الذاكرة، فكلما كانت الذاكرة البشرية للباحث قيِّمَةً = وَصَلَ إلىٰ المقصود مِن إثارة الذاكرة.

وتتوقف قيمة الذاكرة علىٰ ثلاثة أشياء من رَغِبَ في تحصيل ذاكرة قيِّمَة فعليه بالأخذ بها:

أوَّلها: حُسْن تلقِّي العلم من أصولِه بالتدرُّج فيه، وتلقِّيه عن شيوخه وَفْقَ التربية العِلْمية كما ذكر **الشَّاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ في «**الموافقات**».

ثانيها: سِعَة الإطلاع علىٰ الكتب وغيرها من مصادر البحث ومراجعه.

ثالثها: تقييد الفوائد كتابةً في كُنَاش أو بطاقاتٍ أو طُرَرِ كُتُب،

مثال هذا المَسْلَك: معنىٰ سكوتِ **أبي داود** رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: (**وَمَا سَكَتُّ عَنْهُ فَهُوَ صَالِحٌ**)، فإثارة الذاكرة الآن تفيد أن الكلام علىٰ سكوتِهِ يوجد عند الكلام علىٰ نوع الحَسَنِ مِن أنواع الحديث في مبسوطات كتب المصطلح؛ كـ«**النكت علىٰ ابن الصلاح**» **لابن حجر** و«**فتح المغيث**» **للسَّخَاوي** ، و«**تدريب الراوي**» **للسُّيُوطي**، بالإضافة إلىٰ **مقدمات شروح سنن أبي داود**، أو الدِّراسات المتعلقة بالسُّنَنِ أو مصنِّفها **أبي داود السجستاني**؛ فإنك بتحريكك لذاكرتك وإثارتك إياها بالتفتيش عن مسألة مخزونة فيها = أسْفَر بحثُها عن هذا المعنىٰ الذي ذَكَرْنا.

وكلما ازداد ترويض الإنسان لذاكرته علىٰ الإثارة السريعة = كان سريعَ الانتباه، حاضرَ الذهن، موفورَ العلم. وكلما عُوِّدَت الذاكرة علىٰ التلبُّثِ وإرسال الذهن بلا رَوِيَّةٍ في لَخْبَطَةٍ ذِهْنِيَّة؛ فإن الإنسان ينقطع من المعاني الشريفة التي

ذكرناها في نَعْتِ الذاكرة القيِّمة.

وبيان أصول الذاكرة إثارة وفَهْمًا وتلقِّيًا هي مقررة في مُدَوَّنات أهل العلم قبل أرباب البرمجة العصبية، فيما كَتَبَه العلماء في أبواب حفظ العلم وأصول فَهْمِهِ، وكيفيات نقله وتلقيه عن أهله؛ فإنهم قد ذكروا في ذلك قواعدَ أصيلة ومعالم شريفة هي غُنْمَةٌ لمن عَقَلَها عنهم، والانتفاع بها أكثر من الانتفاع بغيرها.

وكل أمر ينتفع به الناس يظهر في زمن من الأزمان في عِلْمِ أمة من الأمم؛ فإن أنفعَ منه وأكثر هو في علوم الأمة الإسلامية؛ لأن عِلْمَها وَحْيٌ متلقّىٰ من ربٍّ عليمٍ كريمٍ حليمٍ، فلا يمكن أن يترقَّىٰ أحدٌ فوق علومِهم، وهذا أصلٌ قد قرَّرَهُ جماعة من أهل العلم **كشيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ ويحتاج إلىٰ بَسْطٍ ليس هذا محلُّهُ، إنما قلت ذلك تحذيرًا من الاغترار بزَيْفِ العلوم المتلقَّاة عن المدارس الغربية أو الشرقية الذي بُهِتَ به كثير من الناس؛ لقِلَّة علومهم، وضعف عقولهم.

المسلك الثاني: السؤال عن هذه المسألة. وهٰذا المسلك له ثلاثة أركان:

أولها: المسؤول.

ثانيها: السائل.

وثالثُها: السؤال.

وكل ركن من هذه الأركان الثلاثة له شروط وآداب تُطْلَب من مظانِّها، آكدُها أن يكون السائل مسترشِدًا لا مُتَعَنِّتًا، والمسؤول أَهْلًا صالِحًا للإفادة، والسؤال واضِحًا بيِّنًا لا غموض فيه. ومَطْمَعُ الباحث في سؤاله أمران:

أحدهما: معرفة اختيار المسؤول؛ لجلالة قَدْرِهِ وغزارة علمه.

والثاني: طلب إفادته؛ بالإرشاد إلىٰ مواقع المسألة في المصنَّفات والكتب.

مثال ذلك: أني سألت **الشيخ ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ عن الظلِّ المضاف إلىٰ الله في حديث السبعة الذين يُظلُّهم الله في ظِلِّه يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّه، فقال: هو ظل العرش؛ كما ورد في الحديث. فقلت له: فإن قيل أحسن الله إليكم: إن الحديث الوارد المبيِّن لهذا الظل وأنه ظل العرش ضعيفٌ، فما الجواب؟ فقال: هو إذن ظلٌّ يخلقه الله يوم القيامة.

المسلك الثالث: الكشف عن المسألة في مظانِّها العامَّة المتعلِّقة بالفن، ومظانِّها الخاصة المتعلِّقة بالمسألة نفسها مما صُنِّفَ فيها. وهذا المسلك له ركنان:

الأول : معرفة المظانِّ التي يُرجىٰ وجود المسألة فيها.

والثاني: إحسان التعامل مع هذه المظانِّ.

والعَوْنُ علىٰ إدراك هذين الركنَيْن هو كثرة القراءة وتكرار زيارة المكتبات العامة والخاصة، فكلَّما كثرَتْ قراءة الباحث وتكررت زيارته للمكتبات الخاصة والعامة = توسَّعَتْ دائرة معارفه لمظانِّ المسائل خصوصًا وعمومًا.

مثال ذلك: مسألة سماع **الحسن البصري** رَحِمَهُ اللَّهُ من الصحابة رضوان الله عليهم، مَظِنَّتها عند المبادرة إلىٰ إعمال هذا المسلك هو الكتب المفرَدَة في تحقيقها؛ كـ«**الكون الجلي في تحقيق سماع الحسن من علي**» **لأحمد الغُماري**، وكتاب **أبي الخير العطَّار المكِّي** المطبوع في الهند، كما أن ترجمة **الحسن البصري** في كتب الجَرْح والتعديل؛ كـ«**تهذيب الكمال**» وفروعه، وكتب المراسيل؛ كـ«**مراسيل ابن أبي حاتم** » تَزْخَرُ بكلام كثير حول هذه المسألة.

المسلك الرابع: استعمال الفهارس علىٰ اختلاف أنواعها. «**فَالفَهَارِسُ مَفَاتِيحُ الكُتُبِ**»؛ كما كان **الأستاذ عبد الفتاح**

الطَّنَاحي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول، وكلما كَثُرَتْ فهارس الكتاب =كَثُرَتْ مفاتيحه. وهذا المسلك له ركنان:

❖ **الأول**: معرفة الفهارس التي وضعها الناس قديمًا وحديثًا.

❖ **الثاني**: توظيفها بوضعِها في مواضِعِها.

وأَوْلَىٰ الفهارس بالعناية مع قِلَّتِها وكَثْرَة الغفلة عنها: هي فهارس الموضوعات؛ فإن أكثر الباحثين يعتنون بفهارس المفرَدات ولا يعتنون بالكشف عن فهارس الموضوعات، وأحسن ما صُنِّفَ فيها هو «**معجم الموضوعات المطروقة**» **للأستاذ عبد الله الحِبْشي** أحد الباحثين المختصين بالتراث والمخطوطات في البلاد اليمانيَّة، وقد طبع كتابه غيرَ مرَّة، أفضلُ طبعاته هي الطبعة الأخيرة التي صدرتْ عن **مركز زائد الثقافي بدولة الإمارات العربية المتحدة**.

مثال هذا المسلك: مسألة اختيارات علماء الدعوة الإصلاحية بنَجْد في المسائل الحديثية؛ فإن الباحث يقف أمام قَدْرٍ كبير من كتبهم في أنواع مختلفة من العلم، وهو يحتاج إلىٰ طريق سريع يوصله إلىٰ اختياراتهم الحديثية، وبمراجعة «**فهرس مجموع الرسائل والمسائل النجدية**» المطبوع مفردًا وضِمْنًا نَقِفُ بسرعة علىٰ جملةٍ حَسَنَة من هذه المسائل، فاستعمالنا لهذا الفهرس سَهَّلَ لنا الوصول إلىٰ كثير من الاختيارات التي ذكروها رحمهم الله تعالىٰ في ثنايا كتبهم.

المسلك الخامس: فَحْصُ مقيَّدات الفوائد التي دوَّنَها العلماء؛ لأنها تشتمل علىٰ خلاصة قراءة كثيرة ومطالعة طويلة حُفِظَتْ في قَالِبَ فوائدَ متناثرةٍ كأنَّها رؤوس المواضيع. وهٰذا المسلك له ركنان:

الأول : معرفة الكتب التي نُسِجَتْ علىٰ هذا المِنْوَال.

والثاني: إيجاد تصنيف لفوائدها؛ لأن عامَّتها تفتقد إلىٰ ذلك، فلاستكمال فائدتها لابدَّ من إيجاد فهرس واضحٍ لها يحدد فوائدها يضعه الباحث علىٰ نسخته.

مثال هذا المسلك: مسألة معنىٰ أهل الحديث إذا أُطْلِقَ، فإذا نظرتَ في «**التذكرة التيمورية** » للعلَّامة المتفنِّن **أحمد تيمور باشا** رَحِمَهُ اللَّهُ تجد فيها نقلًا نفيسًا عن «**طبقات الشافعية الكبرىٰ**» **للسُّبْكي** يبيِّن أن هٰذا اللقب – أي: لقب أهل الحديث – إذا أطلقه أهل خراسان فيعنون به الشافعية.

وهنا أودُّ التنبيه إلىٰ أهمية هذه الجوامع كـ«**التذكرة التيمورية**»، و«**كُنَاشَة النوادر**» **لعبد السلام هارون**، و«**مجموع الفوائد**» **لابن سعدي** رحمهم الله، مضمومةً إلىٰ صِنْوِها وهو الرحلات العلمية خاصةً؛ كـ«**رحلة ابن رُشَيْد**»، و«**العَبْدَلي**» وغيرِهما، والرِحْلَات التاريخية عامَّة؛ كـ«**رحلة ابن جُبَير**»، و«**ابن بطُّوطة**»؛ فإنّ كتب الرَّحَلات العلميَّة الخاصة والرَّحَلات التاريخية العامَّة التي دوَّنها علماء الإسلام كثيرة النفع، وفيها كثير من المسائل التي لا توجد في كتب التاريخ، سواءً التاريخ العلمي أو التاريخ الاجتماعي.

وهذا أَصْلٌ يَغْفَلُ عنه الباحثون عند الحديث عن عصر عالِم من العلماء، فتجدهم يكتفون بالرجوع إلىٰ كتب التواريخ كـ«**كامل ابن الأثير**»، أو «**البداية والنهاية**» **لابن كثير**، ويغفَلُون عن توجيه الأنظار إلىٰ كتب الرَّحَلات التاريخية؛ لأن كتب الرَّحلات التاريخية تشتمل علىٰ وَصْفٍ دقيق لأحوال الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية في الزمن الذي قُيِّدَتْ فيه، بخلاف كتب التاريخ؛ فإنها لو دُوِّنَتْ علىٰ هذا النحو لوقعتْ في مئات المجلدات، فيحتاج المؤلف إلىٰ اختصارها كي يقع التاريخ شاملًا لحُقْبَة طويلة من الزمن.

وفي هٰذا الكلمة المنقولة عن إمام المؤرخين المسلمين **أبي جعفر بن جرير الطبري**، إذْ قال: هل تَنْشَطون لكتابة التاريخ؟ فقيل: في كَم؟ فقال: في ثلاثين ألف ورقة. فاستعظموا ذلك، فأملاه في ثلاثة آلاف ورقة. فإنَّه علىٰ الوضع الأول

سيشتمل علىٰ وصف دقيق لميادين الحياة عند المسلمين في دُوَلِهم؛ في أحوالهم السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، والعلمية، والخُلُقِية،... إلخ.

أما بالوَضْع المُخْتَزَل فإنَّه يشتمِل علىٰ وَصْفٍ مُجْمَل لأوضاع هذه الدول في هذه الميادين.

وهذه إلماحة للاستغناء بقراءة هذه الرَّحَلات عن إضاعة الوقت في الرَّحَلات التي وضعها المؤرخون الغربيون التي ابتُلِي المسلمون بترجمتها، والابتلاء بالترجمة في هذا العصر كالابتلاء بالترجمة في زمن المأمون؛ فإن تاريخ التَّرْجمتَيْن يجتمع في أصول منها: ضعف المسلمين، وقِلَّة معرفتهم في دينهم، وغلبةُ غيرهم عليهم. ويفترق في أمور؛ مما يُوجِب التَّنَبُّه إلىٰ خطورة الكتب التي كَثُرَ تداولها في الأسواق، ووُجِدَتْ دُورٌ تتصدَّىٰ لطباعتها، وهي الكتب المترجَمة.

وهذه الكتب لا ينبغي لطالب العلم المبتدئ ولا المتوسط أن يقرأ فيها، وإنما تَصْلُحُ – إن صَلُحَتْ – لمُنْتَهٍ أو عالم كامل القوىٰ في علمه وعقله؛ فإن الورود عليها ورودٌ علىٰ مَوْرِدٍ يختلط فيه الحابِل والنابِل، والغثُّ والسَّمِين، والنَّتِنُ والطيب؛ فربما كَرَعَ منه ناهِلُه سَيِّئًا فأُصيب في دينه أو دنياه.

المسلك السادس: مراجعة مراكز البحث العلمي وقواعد المعلومات؛ **كمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية** هنا في الرياض؛ لأن هٰذه المراكز تُعِين الباحث علىٰ جمع شتات المادة العلمية المطلوبة.

ومما يؤسف عليه نُدْرَة هذه المراكز، وضعف الأداء العام لها، ولا سيَّما إذا قُورِنَتْ بمراكز البحث في الشرق والغرب؛ حيث تفتقد الحياة العلمية للمسلمين اليوم وجود مركز علمي قوي ذي أثر بارز في تنمية المعارف الشرعية وخدمتها . وهذا المسلك له ركنان:

الأول: معرفة هذه المراكز والقواعد المعلوماتية.

الثاني: اختيار الأسلوب الأمثل للاستفادة منها.

مثال هذا المسلك: مسألة تسمية **ابن حجر** لكتابه «**النُّكَت**» بـ«**الإفصاح**»، مَنْ ذَكَرَها؟ فإن هذا الكتاب قد طُبع باسم «**النكت علىٰ ابن الصلاح**»، والحقُّ أن اسمه كتاب «**الإفصاح**»، فبسؤال أحد المراكز العلمية عن هذه المسألة قام العاملون فيه بجمع مراجعها؛ كـ«**فتح الباري**»؛ فإنه صرَّحَ باسم هذا الكتاب في موضع منه، بالإضافة إلىٰ «**رسائل العلامة حسين بن محسن الأنصاري** » أحد كبار محدِّثي القرن الماضي مِن العَرَب الذين انتقلوا من بلادهم، واستقروا في القارَّة الهندية، وهذا العالِم من العلماء الذين هُضِمَ حقُّهم، ولم يُعْرَف قَدْرُهم وقد انتفع به كثير من علماء البلاد النجديَّة ممن اجتمع به من أشهرهم **العلَّامة سعد بن حمد بن عتيق** رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفىٰ سنة تسع وأربعين بعد الثلاث مائة والألف؛ فإنه لَقِيَه في رحلته إلىٰ الهند ومنهم **العلَّامة إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ** ؛ فإنه لَقِيَه هناك وأقام في **بُوبَال** بصُحْبَتِهِ وصحبةِ **الملك صِدِّيق حسن خان** ست سنوات، وأَوْقَفَ **العلَّامة إسحاق بن عبد الرَّحمٰن آل الشيخ** كثيرًا مِن كتبه هناك في **بُوبَال** بعد خروجه منها وانتقاله مرة أخرىٰ إلىٰ الرياض.

وكان هذا الرجل – استطرادا في حالِه؛ تعريفًا لطلاب العلم به – كما ذكر تلميذه شيخُ شيوخنا **حيدر حسن الطُّونكي الهندي** كان يحفظ «**فتح الباري**»، والمراد بالحفظ هنا: قوة الاستظهار. ويَعْرِفُ هذا من قرأ رسائل الرَّجُل؛ فإن رسائله: فيها من الفوائد الباهرة والتحقيقات التي لا يوجد لها نظير في عصره؛ فحُقَّ فيه قول تلميذه **عبد الحي الكِتَّاني** إنَّه رأسُ محدِّثي القرن الماضي.

ومن فوائده: أنه سَمَّىٰ في غير رسالة كتاب **ابن حجر** بـ«**الإفصاح بالنكت علىٰ ابن الصلاح**».

المسلك السابع: الاستفادة من وسائل التِّقَانة الحديثة؛ كأجهزة الحاسوب، والشبكة العنكبوتيَّة، والأقراص المضغوطة؛ وقد تهيَّأ بهذه الوسائل – بحمد الله – غزارةُ المعلومات، واختصار الأوقات؛ لكنها تحتاج إلىٰ مهاراتٍ عدة لتسهيل الاستفادة منها بأكبر قَدْر، مع الحذر من أغاليط النسخ المدخلة فيها وهذا المسلك له ركنان:

الأول: الخبرة بوسائل التِّقَانة المعاصرة، وأُمِّيَّةُ العصرِ: الجهلُ بهذه الوسائل، وإن كنا لا نبالغ في تعظيمها؛ لأن الإنسان يبقىٰ هو أصل العلم، وكم من وسيلة من هذه الوسائل بان عيبُها وظهر عَطَبُها. ومما يناسب هذا المحل ما ذكره لي الشيخ **بكر أبو زيد** – شفاه الله[1] – أن إحدىٰ الشركات الكبرىٰ التي كانت أول الشركات الواضعة لبرامج الحاسوب العلمية – وهي شركة مشهورة لها برنامج مشهور – جاءت بنسخة من هٰذا البرنامج إلىٰ معاليه لكَسْبِ تأييده، فقال تَرَوُّحًا: ابحثوا عن كلمة اللُّحَيْف في قواعد المعلومات في هذا القُرْص، فأدخلوا هذه الكلمة فلم يجدوها وهي في «**صحيح البخاري**» الذي أُدْخِلَ في هذا القرص، كما أن أَحَد هذه الأقراص بقي مدة وفيه باب في «**صحيح مسلم** »: (**باب الدخول علىٰ المرأة الإنجليزية**)، وهو تصحيفٌ لـ(**باب الدخول علىٰ المرأة الأجنبية**)؛ فصَحَّفَها المُدْخِل بذهنه إلىٰ هذا اللفظ الذي تقدَّم؛ فينبغي الحذر من هذه الوسائل، وعدم الاتِّكاء عليها بمفرَدِها .

الثاني: امتلاك مهارات التعامل معها استخراجًا وتوثيقًا، فلابدَّ من معرفة كيفية الاستفادة من هذه الوسائل، والطرق المؤدية إليها، كما أنه ينبغي معرفة الطريق إلىٰ توثيقها لِما سبق ذكره .

مثال هذا المسلك: تخريج حديث **أبي هريرة** ﷺ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالىٰ، قال: (**مَنْ عَادَىٰ لِيْ وَلِيًّا... الحديثَ**)، فعند إدارة محرك البحث في برنامج (**حرف**) مثلًا – وهو أَتْقَنُ البرامج الحديثية حتىٰ الآن، وإن كان فيه بعض ما فيه – نَجِدُ هذا الحديث في (**البخاري**) ونتأكد أنه مِن أفرادِهِ عن **مسلم**، فلم يُخَرِّجْهُ **مسلم** بل انفرد به **البخاري**.

ومن مارس صناعة العلم يعلم ضيقَ وقتِ اليوم كله عن إيراد بيانٍ شافٍ لإيضاح هذه المسالك والتطبيق عليها في علوم الشريعة؛ كالتفسير، والحديث، والعقيدة ، والفقه، وشرح طرق البحث في الحديثِ خاصةً بناء علىٰ ما تقدم، لكن (**ما لا يُدرك كله لا يترك جُلُّه**).

ولما وُكِلَ إليَّ أمانة الحديث إليكم عن طرق البحث في الحديث رأيتُ أنفعَ جوانبه وأَوْلاها بالاهتمام هو: **بيان كيفية دراسة حديثٍ سندًا ومتنًا**.

وهذا الأمر هو فرد من أفراد طرق البحث في الحديث، وإنما اخترته؛ لأنه هو الأصل الأصيل الذي ينبغي الأخذ به، فإن المقصود من تَعَرُّفِ طرق البحث في الحديث: الوصولُ إلىٰ نهاية هذا الأمر، وهو: دراسة الأحاديث بأسانيدها ومتونها، وهذا ما يشتمل عليه مقصَد هذه المحاضرة.

فأقول وبالله التوفيق: إنَّ الحديث النبوي مؤلَّفٌ مِن سَنَدٍ ومتن، وإليهما يرجع موضوع الحديث، وبهما تتعلق غايته، فموضوع علم الحديث هو: الراوي والمروي، وغايته هو: معرفة المردود والمقبول روايةً ودرايةً.

قال **السلطان عبد الحفيظ المغربي** أحد الملوك العلماء في «**تحفة الأنوار في نظم شمائل النبي المختار**»:

مَوْضُوعُهُ الرَّاوِيُّ وَالمَرْوِيُّ غَايَتُهُ المَرْدُودُ وَالمَرْضِيُّ

---

(١) كان هذا الدرس أثناء حياة الشيخ بكر أبو زيد ، والذي توفِّي : ١٤٢٩ هـ ، فرحمه الله رحمة واسعة .

يعني علمَ الحديث. وقوله: **الرَّاوِيُّ**: إشارة إلىٰ سَنَدِ الحديث. وقوله: **المَرْوِيُّ**: إشارة إلىٰ متن الحديث.

والغاية المؤمَّلُ بلوغُها فيه: معرفةُ المردود منه و المقبول، ذلك شاملٌ لما يُقبَل أو يُرَدُّ روايةً من التصحيح والتضعيف، وما يُقْبَل أو يُرَدُّ درايةً من الاستنباط والفقه.

وهنا أُنَبِّهُ إلىٰ أن المقصود فيما يُستقبَل بقولي: (**روايةً**) يعني: نَقْلَ الحديث، وبقولي: (**دِرَايةً**) يعني: فِقْهَ الحديث، وهٰذا هو المعروف عند علماء الحديث المتقدمين، وممن قرَّرَه **أبو عبد الله الحاكم** في كتابه «**معرفة علوم الحديث**»، أما إطلاق درايةِ الحديث علىٰ مصطلحه فهذا شيء أنشأه **ابن الأكفان الطبيب** في كتاب له تكلم فيه عن أنواع العلوم ومقاصدها، ثم نقله بعضُ من نقله إلىٰ كتب الاصطلاح، واشتهر أن الحديث درايةً إذا أُطْلِقَ فالمراد به: مصطلحه، وهذا أمر ليس بصحيح؛ بل الذي عليه مَن تقدَّم أن درايةَ الحديث هي فقهُهُ، وهي نوع من أنواع علوم الحديث لم يذكره من صَنَّفَ في أنواع علوم الحديث تدوينًا **كابن الصلاح** ومن تَبِعَه بالزيادة؛ **كابن المُلَقِّن والسيوطي وابن ناصر الدين**، بينما تجد **أبا عبد الله الحاكم** في «**معرفة علوم الحديث**» قد أفرد له نوعًا كاملًا، وسنرتّب المقصَد في مقامَيْن طلبًا للإيضاح، فنقول:

المقام الأول: دراسة الإسناد، والمقصود بها: قَبول الحديث أو ردُّه روايةً، ولهذا المقام مرحلتان:

المرحلة الأولىٰ: الدراسة المقيَّدة باعتبار مخرِّج خاص، ويُنْظَر فيها إلىٰ مَطْلَبٍ وُجُودِيٍّ مركَّب من شيئين:

أحدهما: حال الرواة.

والآخر: اتصال الإسناد.

فبالنسبة لمعرفة حال الرواة فإنها تتوقف علىٰ شيئين أيضا:

الأول: تعيين الراوي الذي يُرَاد الكشف عن حاله، هل هو فلان بن فلان، أم فلان بن فلان؟

والثاني: الحُكْم عليه تعديلًا وتجريحًا، وتوثيقًا وتضعيفًا.

ويُفْزَع في تعيين الراوي المذكور في سَنَدٍ ما إلىٰ نوعين من المصادر، ونَعْني بالتعيين: بيان هذا الراوي المُهمل، فمثلًا: إذا وجدتَ **مسلم بن الحجاج** يقول: حدَّثنا **سُوَيْد**، قال: حدَّثنا **عبد الله** .. إلخ. فمن **سُوَيْدٌ** هذا؟ أهو **سُوَيْدُ بن نَصْر** أم **سُوَيْدُ بن سعيد**؟ والمَفْزَع في تعيين الراوي المذكور علىٰ وجه الإهمال في سند ما إلىٰ نوعين من المصادر:

أحدهما: المصادر الخاصة التي ذَكَرَتْ ذلك الإسناد، وهي أنواع:

النوع الأول: الكتب التي خَرَّجَتْ هذا الحديث، فقد يقع الراوي غير المعين في إسنادٍ ما في مصدرٍ آخرَ خَرَّجَ الحديث بذلك الإسناد ، فقد تَجِدُ راويًا مُهْمَلًا في سَنَدِ الحديث الوارد عند **الترمذي**، وعند تخريج هذا الحديث بهذا الإسناد تجد الراويَ قد سُمِّيَ في «**سُنن ابن ماجهْ**».

النوع الثاني: كتب الأطراف – أَعْني: أطراف الحديث –، كـ«**تحفة الأشراف**» **للمِزّي**، و«**إتحاف المَهَرة**» **لابن حجر العسقلاني**، وهما أنفع ما في الباب؛ فإن المصنِّفين لكتب الأطراف من الحفاظ اجتهدوا في تعيين الرواة المهملين بوضع حديث كل راوٍ في محله، فمثلًا: السند الوارد في «**صحيح مسلم** » وفيه **حمادٌ**، عن **ثابت**، عن **أنس**. **حمادٌ** هٰذا هل هو **ابن سلمة** أم **ابن زيد**؟ يمكن بالرجوع إلىٰ **مُسْنَد أنس** من «**تحفة الأشراف**» ثم الكشف عن رواية **ثابت البُناني** عنه أن نبحث هذا الحديث، أَهُوَ واردٌ فيما جُعِلَ مِن رواية **حماد بن زيد**، عن **ثابت**، أم هو وارد فيما جُعِلَ من رواية **حماد بن سلمة** عن **ثابت**؟ فنتبين بتصرُّف مصنِّفي الأطراف تسمية الراوي وتعيينه.

النوع الثالث: روايات الكتاب التي وَرَدَ فيه الراوي غير المعين، ونُسَخِهِ المختلفة. وهذا يقع كثيرًا في روايات «**صحيح البخاري**» ونُسَخِهِ، فكم من راوٍ لم يُعَيَّن في رواية **الكُشْمِيهَني** وقد عُيِّنَ في غيرها !، فقد تجد في رواية **الكُشْمِيهَني** مثلًا قولَ **البخاري**: حدَّثنا **محمَّد**، وتجد تعيينَه في رواية **كريمة بنت أحمد المَرْوَزِيَّة** – رحمها الله – إذْ وقع فيها: حدَّثنا **محمد بن سَلَام**. وهو **محمد بن سَلَام البِيكَنْدِي شيخ البخاري أو محمد بن سَلَّام** علىٰ اختلاف أهل العلم رحمهم الله تعالىٰ في تشديده وتخفيفه، وإن كان الصحيح هو تشديده، وليس في رواة الكتب الستة من يُخَفِّفُ مَنْ اسمه **سلَّام** إلا والد **عبد الله بن سَلَام** الصحابي ﷺ، وما عدا ذلك فهو مشدَّد.

أما النوع الآخر من المصادر: فهو المصادر العامة التي لم تُخَرِّجْ ذلك الحديث بالإسناد نفسه، ولكنها مصادر تتعلق برواته، وهي أنواع:

النوع الأول: طبقة الراوي، ويستفاد مما صُنِّف من كتب الطبقات.

فمعرفة طبقة الراوي تُعِين علىٰ تعيينه، فمثلًا قول **ابن ماجه**: (حدَّثنا **الحسن بن علي**)، هل يُحتمل أن يكون **شيخ ابن ماجهْ** في هذا الإسناد هو **الحسن بن علي بن أبي طالب** ﷺ أم لا؟

[الجواب]: لا يحتمل ؛ لأن **ابن ماجهْ** متأخرٌ جدًا، قد توفي في القرن الثالث، و**الحسن بن علي** أحدُ أصحاب النبي ﷺ، وقد توفِّي في القرن الأول.

النوع الثاني: معرفة الراوي غير المعين بدَلالة شيوخِه وتلاميذه. فمثلًا: إذا وجدت في «**سنن أبي داود**»: حدَّثنا **موسىٰ بن إسماعيل**، قال: حدَّثنا **حماد** ، عن **ثابت**. فهل حماد هذا **ابن سلمة** أم **ابن زيد**؟ [الجواب] **حماد بن سلمة**؛ لأنَّ **موسىٰ بن إسماعيل التَّبُوذَكِيّ** لم يَرْوِ عن **حماد بن زيد**، فعرفنا أن شيخَه **حماد** غير المُعَيَّنِ هنا هو: **حماد بن سلمة**، واستفدنا هذا من معرفة التلميذ. وهذه المعارف المتعلِّقة بتعيين الشيخ الراوي غير المعيَّن بالنَّظر إلىٰ شيوخه وتلاميذه يُرْجَع فيها إلىٰ كتب التَّراجم.

النوع الثالث: متن الحديث وسنده.

فإن متن الحديث وسنده قد يكون مصدرًا يُعيَّن فيه الراوي، فمثلًا: حديث اختصام آدم وموسىٰ – عليهما الصلاة والسلام – الذي رواه **الشيخان** من حديث **أيوب**، عن **يحيىٰ بن أبي كثير**؛ فإنَّ **أيوبَ** هذا الذي وقع مُهْمَلًا غير مبيَّن هو **أيوب بن النجار**، وعرفنا ذلك بمعرفة حديثه؛ لأن حديث مخاصمة النبيَّيْن **آدم وموسىٰ** – عليهما الصلاة والسلام – مما شُهِرَ أن **أيوب بن النجار** لم يَرْوِ حديثًا عن **يحيىٰ بن أبي كثير** سَمِعَه منه إلا هذا الحديث؛ فعُرِفَ بطريق المتن أن هذا من حديثه، وقد يُعْرَفُ بطريق الإسناد أن هذا ليس من حديث هذا الراوي، كما أخرَج **أبو نُعَيم** في «**الحِلْيَة**» بإسناده عن **أحمد ابن حنبل**، بروايته لحديث: «**مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ أَوْرَثَهُ اللهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**» مرويًّا بالثقات فوق **أحمدَ ابن حنبل**، وهذا السَّنَد لا يُحْتَمل أن يكون من حديث **أحمد**؛ فإنه في غير «**مُسْنَدِهِ**»، ولا رُوِيَ هذا الحديث من رواية الثقات قَطُّ، وإنما ألصقه بعض الكذابين برواية **الإمام أحمد ابن حنبل** رَحِمَهُ اللهُ بسَنَدٍ ركَّبَه من كِيسِه !

النوع الرابع: القواعد المنقولة عن الحفاظ والعلماء والرواة.

فمثلًا: إذا اتَّفق لك في إسناد قول **أبي داود** مثلًا: (حدثنا **عَفَّان**، قال: حدثنا **حماد**) فأي الحمَّادَيْن هذا الحماد؟ [الجواب]: هو **ابن سلمة**؛ لأن **عَفَّانَ بن مسلم** رَحِمَهُ اللهُ قال: (**إِذَا قُلْتُ لَكُمْ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ إِنَّمَا هُوَ ابْنُ سَلَمَةَ**)، وهذه القواعد عظيمة النفع، ولم يَجْمَعها جامِعٌ، وقد كان من شيوخ العصر رجلٌ أتقن هذه القواعد إتقانًا كبيرًا؛ لكثرة إقرائه للكتب

الستَّة، فقد درَّسَها أَزْيَدَ من ثلاثين سنة، هو شيخنا مُحَدِّثُ مكَّة **محمد بن عبد الله الصومالي** رَحِمَهُ اللَّهُ ولم يُنْقَلْ عنه في أيدي الناس إلا جزءًا طُبِعَ باسم: «**القواعِد المفيدة في معرفة رواة البخاري**» ذكر فيه ضَرْبًا كثيرًا مِن قواعدِ معرفة الرواة في «**صحيح البخاري**»، وقد شرحناه في بعض مجالس الدروس، وهو موجود في **موقع البث الإسلامي** لمن شاء الاستفادة منه، كما أن أحد تلاميذه الذين صحبوه مدةً طويلةً قد قيَّد كثيرًا من هذه القواعد؛ أرجو أن تجد طريقَها إلىٰ النشر قريبًا.

بعد تعيين الراوي ومعرفته يُنظر في الحكم عليه بالتفتيش عن عدالته وَضَبْطِه، ويُفْزَع بالحُكم علىٰ الراوي في سندٍ مَا إلىٰ نوعين من المصادر:

أحدهما: المصادر الخاصة، وهي: حديث الراوي؛ فيُنظَر فيه من أربع جهات:

الجهة الأولىٰ: جَمْعُ وجوه حديثه، بحيثُ يُعْرَفُ إتقانه لحديثه أو اضطرابه فيه علىٰ وجوهٍ متعددة، فإنك إذا جمعتَ حديث راوٍ من الرواة وجدتَه تارةً يروي حديثًا واحدًا بعدَّةِ أسانيدَ؛ ممَّا يَدُلُّ علىٰ اضطرابه، وربما لم تجد ذلك منه؛ فيُستدلُّ بهذا علىٰ إتقانه.

الجهة الثانية: كَشْفُ رعايتِهِ لمقام الرواية أَهُوَ مُجِلٌّ مُعَظِّمٌ لها أم لا، ويندرج في هذا: تدليسه، واختلاطه، وإرساله.

الجهة الثالثة: معارضة حديثه بحديث غيره من الرواة الذين شاركوه في شيوخه؛ حتىٰ يُنظر هل وافقهم؛ فيُعلم ضَبْطُهُ وإتقانُه، أو يكون كثير المخالفة لهم؛ فيُعْرَف كثرة خطئه.

الجهة الرابعة: التنبُّه إلىٰ تفرُّدَاتِه التي أنكرها الحفاظ. والقيام بهذا الشأن ليس لكل أحد، فليس كل الباحثين يستطيع أن يستقرئ حديث الراوي ليحكم عليه، فإنَّنَا نَجِدُ في كلام بعض الأئمة أن فلانًا من الرواة له كذا وكذا حديثًا، **كالأعمش** عن **أنس**؛ فقد ذكر **ابن حِبان** أن له ثلاثين حديثًا عن **أنس**، فإذا فتَّشْتَ ما فتَّشْتَ لن تجمع أكثر من عشرة أحاديث، فأين البقية؟ مما يَدُلُّ علىٰ أن تَتَبُّعَ حديث الراوي – فَضْلًا عن دراسته والحكم عليه من خلاله – لا يستطيعه كل أحد.

والدَّنْدَنَةُ التي ظهرتْ أخيرًا مِن الدعوة إلىٰ الحكم علىٰ الرواة باستقراء أحاديثهم دندنةُ مَن لم يَعْرِف هذا العلمَ حقَّ معرفته، وإنما يتكلَّم تنظيرًا مِن غير ممارَسة، و**البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ مرة تأمَّل في الرواة الذين يعرفهم عن **أبي هريرة**؛ فوجد في قلبه أكثر من ثمانمائة راوٍ، وهؤلاء الذين يريدون اليوم أن يعيدوا دراسة أحوال الرواة من خلال أحاديثهم لا يعرف أحدهم كم مِن الرواة في الكتب الستة يروي عن **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإنما قلت هذا؛ تنبيهًا إلىٰ خطورة هذا المسلك، وأنه مسلك – وإنْ كان عظيم النفع – لكنه ليس مسلكًا يُرَوَّجُ له بين طلبة العلم، فَضْلًا عن الباحثين المختصين، فَضْلًا عمَّن هم فوقهم، وإنما يُوْكَلُ هذا إلىٰ جهابذة الفن في هذا الزمان، وهم لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وإنما قلت لكم هذا – أعني ذكر هذه المسالك – لِيَتَعَرَّفَ الطالب إلىٰ الطريق الذي يُحْكَم به علىٰ الراوي، وأنه يُحْكَم عليه من خلال حديثه من الجهات التي ذكرنا.

أما النوع الآخر من المصادر: فهو **المصادر العامة**، ويراد بها كلام المُزَكِّينَ من الحفاظ المتكلِّمين في تعديل الرواة وتجريحهم. و**للذهبي** كتاب مُفْرَد في عَدِّهِم، وقد شرحناه في بعض مجالس الدرس، وهو موجود في الموقع المذكور آنفا، ويُنْظَر في هذا النوع من المصادر من سبعِ جهات:

الجهة الأولىٰ: ثبوت ما نُقل عن الأئمة من تعديل أو جرح في الراوي، والتعريف بين ما تَعَدَّدَ منها؛ فإذا وجدتَ أحدًا من الرواة يُذكر فيه أن **ابن معين** قال [عنه]: ضعيف؛ فانظر في ثبوت هذه الكلمة عن **ابن معين**؛ فإنها قد لا تصح.

ومِن هنا عَظُمَت العناية بالمصادر الأصلية لكُتب الجرح والتعديل؛ **فابن معين** مثلًا مَن أراد أن يُحَقِّقَ أقواله فلا يرجع إلىٰ «**تهذيب الكمال**» وفروعه، وإنما يرجع إلىٰ روايات أصحابه عنه **كابن الجُنَيْدِ والدُّورِي** وغيرهما، كما أن كلام الناقد إذا تعدَّدَ وجب التأليف بينه؛ فأنه قد يُنقل عن الناقد قولان أو ثلاثة في راوٍ واحدٍ، فيقول فيه تارة (ضعيف)، ويقول تارة: (لا بأس بحديثه)، ويقول تارة: (ليس بقوي)؛ فلا بدَّ أن تعرف مواقع القول عنده.

الجهة الثانية: ثبوت صدور كلامه مقصودًا به ذلك الراوي المعيَّن.. فإذا تحقَّقْتَ أن ما نُقِلَ عن ذلك الناقد صحيحًا عنه؛ فلا بدَّ من تحري ثبوت صدور كلامه في ذلك الراوي الذي تَطْلُبُ ترجمته، فقد تجد كلامًا في راوٍ تبحث عنه فتجد أحد المُزَكِّينَ قال: (**الحسن بن علي** صحابي جليل)، وأنت تبحث في ترجمة **الحسن بن علي بن عفَّان العامري** شيخ **ابن ماجهْ**، فإذا أخطأتَ وجعلتَ كلامه في الراوي الآخر فإنك قد أخطأت في تعيين الراوي المقصود بالقول من الناقد.

الجهة الثالثة: ضبط عبارته، وعدم حكايتها مُجْمَلَةً. فإنَّ بعض الحفاظ المتأخرين لكثرة ما يُورِدُونَ من كلام أهل الجرح والتعديل ربما احتاجوا إلىٰ إجمالٍ؛ كما يقع في كلام **الذهبي** في «**ميزان الاعتدال**»، و**ابن حجر** في «**تهذيب التهذيب**»، فلا بدَّ من الكشف عن عبارته؛ لأنه قد يَفْهَمها أحدُ مَنْ سَبَقَ من الحُفَّاظ غلطًا، كما ذَكَرَ **الحافظ ابن حجر** في ترجمة **سعيد بن أبي هلال** في «**تقريب التهذيب**» أن **الإمام أحمد** ذكر أنه اختلط، وكلام **الإمام أحمد** لا يدل علىٰ هذا المعنىٰ – كما يبيَّن في موضعه –، والمقصود أن تَفْحَصَ عن عبارات الأئمة تفصيلًا، ولا تكتفِ بالإجمال؛ كقول الناقد المتأخر: (ضعَّفَه فلان، وفلان، وفلان)، بل لابدَّ من الوقوف علىٰ عبارة التضعيف؛ فإنها قد لا تكون كذلك !

الجهة الرابعة: فَهْمُ مقصود كلامه. وهذا أمرٌ دُونَه خَرْطُ القَتَاد، إلا لأهل الاستقراء التام في علم الرجال؛ فإنَّ الناقد قد يتكلم بكلام يكون له فيه اصطلاح؛ كـ(الثقة) مثلًا؛ فإنَّ الثقة في قول **ابن معين** قد لا يراد بها المعنىٰ المشهور، و(الشيخ)؛ فإن الشيخ في كلام **ابن سعد** لا يراد به المعنىٰ المشهور، وأشباه هٰذا. وأشد من هذا إيغالًا: النادر من الكلام جرحًا وتعديلًا؛ فإن الألفاظ النادرة في الجرح والتعديل تحتاج إلىٰ مشقة في فَهْمِها؛ فالقول في راوٍ مثلا: (حَيَّةُ الوادي) هل هو جرح أم تعديل؟

والقول فيه مثلا: (شيطان)، هل هو جرح أو تعديل؟

والقول فيه مثلًا :(طَبْل)، هل هو جرح أم تعديل؟

كما أن ما يطلِقُه الحفاظ – رحمهم الله تعالىٰ – ولا يكون مقصود كلامهم من الجرح والتعديل إذا فُهِمَ علىٰ غير هذا الوجه = ظُلِمَ فيه الراوي؛ فإنه قد يقال شيءٌ في الراوي، لكن ليس علىٰ المعنىٰ المشهور، سواء قاله هو من كلامه ففهَّمه النقاد، أو قاله الناقد ففهَّمه من بعده فيه؛ **كإسماعيل بن عبد الله بن أبي أُوَيْس شيخ البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه قال: (**كَانَ أَهْلُ المَدِينَةِ إِذَا اخْتَلَفُوا وَضَعْتُ لَهُمُ الحَدِيثَ**)؛ فرماه من رماه بالوضع في الحديث والكذب فيه، وتجرَّأ مَن تجرَّأ مِن أهل العصر فزعم أن **أبا عبد الله البخاري** قد خرَّج في كتابه للوضَّاعين ، وضرب مثالًا لهذا الراوي.

وقد اعتذر **ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ عن **إسماعيل** في مقدِّمة «**الفتح**» المسماه بـ«**هَدْيِ الساري**» أن هذا ربما كان منه أولًا ثم تاب، و[رواية] الراوي التائب مِنَ الكذب مقبولة علىٰ الصحيح، ولعل **البخاري** جرىٰ علىٰ هذا.

وأحسن مما ذكره **الحافظ** أن يقال: إن الوَضْعَ في كلام **إسماعيل** المراد به: الإبانة، والإظهار، والإيضاح بالتصنيف أو غيره؛ فمعنىٰ قوله: (**كَانَ أَهْلُ المَدِينَةِ إِذَا اخْتَلَفُوا وَضَعْتُ لَهُمُ الحَدِيثَ**) يعني: بيَّنته لهم إما بوَضْعِ تصنيف – أي: كتابة فيه –، أو بقولِ قولٍ أنقُلُه مأثورًا عمَّن قبلي مُسْنَدًا إليه، فهذا وجه كلمة **إسماعيل بن عبد الله** وهو: بريءٌ مِن الوَضْع

في الحديث، كما أن **أبا عبد الله البخاري** بريءٌ من دعوىٰ التخريج للوضَّاعين.

الجهة الخامسة: معرفة مرتبة المُزَكِّي مِن حيثُ التَّشَدُّدِ والتوسُّطِ والتساهل في النَّقْدِ. فإنَّ مِن النُّقَّاد مَن هو شديدٌ، ومنهم مَن هو متساهلٌ، ومنهم مَن هو بَيْنَ بَيْن، والحكم علىٰ ناقد بجَعْلِهِ في مرتبةٍ كذلك لا يمكَّن منه إلا أهل الاستقراء التام، وما أقلَّ هؤلاء فيمن تقدَّمَ فكيف فيمن تأخَّر؟ ولكن يُستفاد من كلام الحفاظ المتأخرين في تعيين مراتب النُّقاد تشدُّدًا وتساهُلًا وتوسُّطًا، وأخصُّ منهم **أبا عبد الله الذهبي**؛ فإنه من أهل الاستقراء التام في علم الرجال كما وصفه **ابن حجر** في «**نزهة النظر**».

الجهة السادسة: النظر في مؤثرات التزكية التي قد تَعْرِضُ أحيانًا كالبَلَدِيَّة والقَرْنِيَّة والمذهبيَّة. فإن الناقِدَ بشرٌ وقد يَعْرِضُ عارضٌ من عوارض البشرية؛ بسبب كون الناقد والراوي المُزَكَّىٰ بَلَدِيَّانِ – يعني: مِنْ بلدٍ واحدٍ – فيُجَامله، أو من بَلَدَيْنِ بينهما منافَرَة؛ فيجرحُه، أو هُمَا أقران؛ فيتكلم كل واحد منهما في الآخر، أو بينهما اختلاف في المذهب. وهذا النظر له قيود وضوابط.

الجهة السابعة: عدم التعويل علىٰ ما لم يُبيَّن مصدرُه مِن تعديل أو تجريح. فقد يقال في ترجمة راوٍ: (ضُعِّفَ)، أو (وُثِّقَ)، أو (ضعَّفَه قوم)، أو (وثَّقَه جماعة)، ثم لا يُبيَّن هؤلاء؛ فلا تعويل علىٰ مثل هذه المُجْمَلات المبهَمة.

وهذه الجهات السبع جميعًا – لا الجهة السادسة فقط – كلُّها لها قيود وضوابط، ومعانٍ ومقاصد، تحتاج إلىٰ كشف طويل ولكنني أنصح بكتاب «**الجرح والتعديل** » للعلَّامة المحدِّث **عبد العزيز آل عبد اللطيف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإن هذا الكتاب مِن أحسن ما صنَّفه المتأخرون في هذا المعنىٰ، وقد استفاد منه مَنْ جاء بعده، وبهذا نكون قد انتهينا مما يتعلق بحال الرواة، وبقي النظر في اتصال الإسناد.

الموضوع يا إخوان فيه طولٌ؛ هل تريدون منَّا الاختصار، رغْمَ أننا مختصرون؟ هل تريدون منا أن نترك كثير من الأشياء أم نواصل؟

[الجواب]: نواصل، وأعانكم الله. وهكذا كان العِلْم، فقد كان في **المدرسة الزُّبَيْدِيَّة في دِلْهي** يبدأ درسها بعد صلاة الفجر جَلْسَة واحدة إلىٰ صلاة الظهر، ولهذا قرؤوا الكتب الستة مرات ومرات، ويمُرُّ الآن سنين متطاولة لم يُقرأ فيها «**صحيح البخاري**» في كثير من البلاد الإسلامية، ولا سيَّما مثل: **الحرمين الشريفين**.

أقول: بهذا نكون قد انتهينا مما يتعلَّق بحال الرواة، وبقي النظر في اتصال الإسناد.

والمنظور فيه هو: صيغ الأداء بين الرواة كـ(حدَّثنا)، و(عن)، ويكون النظر فيها من ثلاث جهات:

الجهة الأولىٰ: تحقيق صحَّتِها. فقد تجد في سَنَدٍ مَا كلمة (حدَّثنا)، ولكنَّها تكون وَهَمًا غير ثابتة؛ فلا تغترَّ بوجود (حدَّثنا) في كل إسناد فتظنُّ اتصالَه؛ فإن **مبارك بن فَضَالة** مثلًا كان يقول في أحاديث **الحَسَن** التي يرويها عنه عن شيوخه: (حدَّثنا)، فيجعل **الحَسَن** راويًا بصيغة التحديث عن الصحابة؛ **كأبي هريرة وعِمْرَان بن حُصَيْن**، فيقول **المبارك بن فَضَالة**: (حدَّثنا **الحَسَن**، قال: حدَّثنا **عِمْران بن حُصَيْن**)، وذِكْرُه للتحديث بين **الحَسَن البصري وعِمْرَان بن حُصَيْن** وَهَمٌ كما نص عليه الحفاظ **كأحمد ابن حنبل**:.

الجهة الثانية: فَهْمُ دَلالة هذه الصيغة. فإن للصيغ دِلالات، ولا أعني بالفهمِ الفهم العام فقط، كأن تعرف أنَّ معنىٰ (حدَّثنا) أي: ذَكَرَ لهم الشيخ الحديث وهم في جماعة، و(حدَّثني) إذا حدَّثه الشيخ وحده؛ وإنما أعني أنَّ هذه الصِّيَغ قد يكون لها معانٍ خاصة، كأهل البصرة مثلًا: فإنهم قد يقولون: (حدثنا) ويُسَمُّون راويًا ولا يريدون أنه حَدَّثَ ذلك

المُحَدِّثَ بنفسه وإنما حَدَّثَ أهل بلده، كما كان **الحَسَن البصري** يقول: حدَّثنا **ابن عباس**، وإنما يريد أنه حَدَّثَ أهل البصرة، فلا بد من معرفة معاني صيغ الأداء ودلالاتها.

الجهة الثالثة: معرفة أثرها من جهة اتصال والانقطاع. فمثلًا إذا وجدتَ بين راوِيَيْن (حدَّثنا) ، كقول **البخاري**: (**حدَّثنا آدم بن أبي إياس**)؛ فإن معنىٰ هذا أن هذا الإسناد متَّصل، وإذا وجدتَ **مالكَ بن أنس** رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في «**الموطأ**»: (**بَلَغَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله** ﷺ **قَالَ**...)؛ فإنك تَعْرِفُ أن هذه دالة علىٰ عدم الاتصال بل الانقطاع؛ فإن الراوي إذا قال: (بلغني عن فلان) فإنه لم يَرْوِه عن شيخٍ له بسندٍ متصل إليه، وإنما بينه وبينه وسائط أسقطها، كما فعل ذلك مالكٌ في مواضعَ في «**مُوَطَّئِهِ**».

وأنبه هنا إلىٰ بابٍ مِنَ الفهم مُهِمٌّ، وهو ما يكون في معنىٰ المتصل عند أهل الحديث فيقبلونه روايةً أو دراية؛ لأن أهل الحديث لا يقبَلون من الأخبار إلا المتَّصل، لكن هناك مرتبة عندهم بين الاتصال والانقطاع يسمونها (في معنىٰ المتصل) كما وقع ذلك في كلام **أبي داود السجستاني** في رسالته إلىٰ أهل مكة في بيان «**سننه**».

ومن هذا قول **خالد الحَذَّاء**: (**كُلُّ شَيْءٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ نُبِّئْتُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عِكْرِمَةَ، لَقِيَهُ أَيَّامَ الْمُخْتَارِ فِي الْكُوفَةِ**)؛ فإذا وجدت **ابن سيرين** يقول: (**نُبِّئْت عن ابن عباس**)، أو (**ابن سيرين عن ابن عباس**)؛ فاعلم أن هذا الإسناد – وإن كان صورته المنقطع؛ لأن ابن سرين لم يلق ابن عباس –في معنىٰ المتصل؛ لأن الواسطة هنا معلومة وهي: **عِكْرِمَة مولىٰ ابن عباس ابن عبد الله البربري** الثقة؛ فإنه حَدَّثَ **محمد بن سيرين** بحديث شيخه **ابن عباس**، ومنه قول **أبي زُرْعَة** لما سُئل عن حديث **حبيب بن أبي ثابت**: (**كَانَ عُمَرُ لَا يُجِيزُ نِكَاحًا فِي سَنَة – يَعْنِي حَالَ مَجَاعَةٍ –**) ما ترىٰ في هذا؟ يعني في رواية **حبيب عن عمر** في هذا الأثر، قال: هو مُرْسَلٌ – يعني منقطع بينهما – ، ولكن عن **عمر** أهاب أن أَرُدَّ قوله ! فهذا مما قُبِلَ عندهم دراية، و«**جامِعُ أبي عيسىٰ الترمذي** » رَحِمَهُ اللَّهُ من أكثر الكتب التي بيَّنَتْ ما قَبِلَه أهلُ الحديث دراية وإن لم يقبلوه راويةً، وبهذا تعلم أن الأَثَرَ الذي جَرَّ أهل العصر إلىٰ ردِّ كثيرٍ من السنن والعمل الماضي عن الأئمة بدعوىٰ أن الحديث ضعيف = أن هذا مذهب مرذول مخالف لطريقة أهل الحديث؛ فإن أهل الحديث قد يعملون بحديث ضعيف؛ لأنه اقترن به ما يوجب قبولَه دراية عندهم وإن رَدُّوه رواية؛ كإجماع الصحابة، أو قول كبارِهم، أو قول واحد منهم، أو إجماع التابعين، أو موافقته للقياس الصحيح، أو كونه أصح ما في الباب عن النبي ﷺ. وهذه القرائن أَعْمَلَها **أبو عيسىٰ الترمذي** في كتاب «**الجامع**» بما لم يأتِ به غيره من أهل الحديث.

بعد هذه المرحلة من دراسة الإسناد يصل الباحث إلىٰ النتيجة الصغرىٰ المتعلقة بهذا الإسناد بعينه، ويُخبِر عنه بأحد إطلاقين:

الأول: ما يدل علىٰ وصف للإسناد؛ كقوله: رجاله ثقات، أو إسناده متصل، أو رجاله موثوقون.

الثاني: ما يدل علىٰ حُكْمٍ علىٰ هذا الإسناد، وهو **نوعان**:

- **أحدهما**: حكم مُطْلَقٌ؛ كقوله: إسناده صحيح، أو إسناد حسن، أو إسناد ضعيف.
- **والثاني**: حكم مُقيَّد؛ كقوله: إسناده صحيح علىٰ شرط **الشيخين**، أو صحيح علىٰ شرط **البخاري**، أو صحيح علىٰ شرط **مسلم**، أو غيرهما. وهذا الخبر تحتاج تجلِيَتُه إلىٰ مقام طويل، ولا سيما إطلاق كونه علىٰ شرط **الشيخين** أو أحدهما أو غيرهما، والجُمَل المتقدمة يَطُول بيانها، لكن المقصود جَعْلُ المفاتيح في أيديكم.

ولتنظروا الآن إلىٰ الأنموذج رقم واحد من المذكرة التي بأيديكم لتتعرَّف علىٰ حديث يُدْرَسُ إسناده بالنظر إلىٰ

حال رواته واتصال إسناده فقط. فالمثال الأول: قال **البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ : (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ** ﷺ... **الحديث**).

فهذا الإسناد إذا درستَ حال رواته واتصال إسناده وجدتَ أن رواته ثقات عُدُول؛ **فعَلِيُّ بن عبد الله هو ابن المديني، وسفيان** هو **ابن عيينة، وأبو الزناد** هو **عبد الله بن ذَكْوان المدني، والأعرج** هو **عبد الرَّحمٰن بن هُرْمُز الأعرج المدني، وأبو هريرة** هو **عبد الرحمن بن صخر الدوسي**، فرواته ثقات معرفون.

وإذا نظرتَ إلىٰ اتصال إسناده؛ وجدتَه كذلك متَّصلًا؛ لأنَّ **البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (**حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، وَابْنُ المَدِينِيِّ – وَهُوَ عَلِيٌّ – قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَسُفْيَانُ – وَهُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ – قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**) نسخةٌ مشهورةٌ معروفةٌ أكثَرَ **الشيخان** وغيرهما من تخريج أحاديثها، فهذا الإسناد متصل.

فعرفنا الآن أن هذا الإسناد بحال رُوَاتِه واتصال إسناده أن رواته ثقات، وأن إسناده متصل. وهنا يمكن إما أن نُخبِر عن وصْفِه فنقول: (رجاله ثقات)، أو نقول: (إسناده متصل)، أو نحكم عليه بوصف مُطْلَق فنقول: (إسناده صحيح)، أو بوَصْفٍ مقيَّد فنقول: (إسناده صحيح علىٰ شرط **الشيخين**). وهذا الإسناد في البخاري لكن المقصود التمثيل.

أما المثال الثاني وهو: ما عند **مسلم بن الحجاج**، قال: (**حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَحْيَىٰ التَّمِيمِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ الهَمْدَانِيُّ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَىٰ، قَالَ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله** ﷺ... **الحديث**).

(**حَدَّثَنَا مُحَمَّدَ بْنُ عَبْدِ الله بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَاهُ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَا – يَعْنِي عَبْدَالله بْنَ نُمَيْرٍ وَأَبَا أُسَامَةَ –: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ – يَعْنِي قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ – وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ – يَعْنِي قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...**).

فإذا نظرنا إلىٰ حال رواته فرواة هذا الحديث كلهم ثقات معروفون مشهورون، **وأبو معاوية** الذي جاء مكنّىٰ هو: **محمد بن خَازِم الضرير، والأعمش هو سليمان بن مِهْران الكَاهِلِي، وأبو صالح هو ذكوان الزَّيَّات المدني، وأبو أسامة هو حماد بن [أبي] أسامة الكوفي** المشهور بكنيته. وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات.

أما اتصال إسناده: فإذا جئنا إلىٰ اتصال إسناده وجدنا أن جميع طبقاته تجتمع إلىٰ **الأعمش** بالاتصال، **فمسلم** فمَن فوقه بالسند الأول إلىٰ **أبي معاوية** إسنادهم متصل بصيغة: **حدَّثنا**، وكذلك في الإسناد الثاني إلىٰ **الأعمش**، ولكن الكلام فيما بعد **الأعمش**.

(**الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة**) هذا الإسناد الأول.

والإسناد الثاني في رواية **ابن نُمَيْر** هو: (**الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة**).

وفي رواية **أبي أسامة**: (**الأعمش، قال: حدَّثنا أبو صالح، عن أبي هريرة**).

ومع هذا فإن هذا الإسناد منقطع؛ فإن قول **حماد بن أبي أسامة** في روايته عن **الأعمش**: (**حدَّثنا أبو صالح**) غلطٌ، **والأعمش** لم يسمع هذا الحديث مِن **أبي صالح**، وإنما رواه عن رجل عنه كما يُعْلَمُ ذلك من تَتَبُّع طُرُقِهِ، والمقام لا يَسَعُ لذلك و علىٰ هذا نَصَّ كبار الحفاظ **كأبي زُرْعَة الرازي وأبي الفضل ابن الشهيد و الدارقطني** – رحمهم الله تعالىٰ –، فنتج من هذا: أن اتصال الإسناد غير موجودٍ في هذا الإسناد.

المرحلة الثانية: الدراسة المطلقة للحديث بالنظر إلىٰ جميع مخرِّجيه فتَتَبَّعُ طُرُقَه، وتَجْمَع رواياته من بطون كتب الرواية، وهو ما يسمىٰ بالاعتبار – أي: تتبُّع الطرق للنَّظر فيها –، ويُنْظَر إلىٰ هذه المرحلة إلىٰ مطلبٍ عَدَمِيٍّ مركَّبٍ من شيئين:

أحدهما: عدم الشذوذ.

والثاني: عدم العِلَّة.

فبالنسبة إلىٰ عدم الشذوذ فحقيقته: تَفَرُّدُ الراوي المقبول لحديثٍ علىٰ وجهٍ يُستغرب، سواءً اقترن بالمخالفة أم لا.

والراوي المقبول هو أحد رجلين:

الأول : من كان ثقةً؛ فالأصل في تفرُّدِه القَبول، إلا لقرينةٍ تُوجِبُ الردَّ.

والثاني: من كان صدوقًا؛ فالأصل في تفرُّدِه الرد، إلا لقرينةٍ تُوجِب القَبول.

وعلىٰ هذا جرىٰ أكثر الحفاظ كما يستفاد من كلام **الخليل** في «**الإرشاد**»، و**ابن الصلاح** في «**مقدِّمته**»، و**ابن رجب** في «**شرح العلل**».

وإدراك الشذوذ يحتاج إلىٰ ممارسةٍ طويلة لحديث الرواة، ومعرفة طبقاتهم عن المُكْثِرين من الرواية، وتميُّز مروياتهم ومراتبهم. ويستعان علىٰ ذلك بالنُّسَخِ الحديثية، وطبقات الناقلين عن حافظٍ معين؛ **كطبقات الرواة عن نافع**، أو **أيوب**، أو **مالك بن أنس**، ويمكن الاستعانة بالأمور الآتية:

أولًا: تعيين مَخْرَجِ الحديث. وهو: **الراوي التي تجتمع فيه الطرق**؛ **كالأعمش** في الإسناد الماضي؛ فإنه قد اجتمعت فيه الطرق، إذ رُوِيَ من ثلاثة أوجه عنه من رواية **ابن نُمَيْر**، **وأبي أسامة حماد بن أبي اسامة**، **وأبي محمد بن أبي خَازِم**، فيسمىٰ هذا: مَخْرَج الحديث، أو مَجْمَعَ طُرُقِه، أو مَدَار الحديث.

ثانيًا: الوقوف علىٰ حاله جَرْحًا وتعديلًا. فإذا وقفتَ علىٰ حال الراوي من الجرح والتعديل = أمكنك معرفة شذوذه في الرواية من عدمه

ثالثًا: النظر إلىٰ طبقته في رواة عن شيخ. فإن كل شيخ له رواة لكنهم ليسوا علىٰ درجة واحدة، ففيهم الثقة الحافظ، وفيهم الثقة، وفيهم الصدوق المُتْقِن، وفيهم الصدوق الذي يُخطئ، وفيهم الضعيف، وفيهم الكذاب، إلىٰ آخر طبقاتهم.

رابعًا: معرفة صِلَتِهِ بشيخه ككونه من أهل بيته أو كاتبه أو لم يَرْوِ عنه إلا حديثًا واحدًا أو له عنه نسخة.

مثال ذلك: حديث **علي بن مَسْعَدَةَ الباهِلِيِّ**، عن **قَتَادة**، عن **أنس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **أنَّ النبي** ﷺ قال: «**كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»؛ فإنَّ مَخْرَج هذا الحديث الذي رواه **الترمذي وأحمد** وغيرهما هو: **علي بن مَسْعَدَةَ الباهلي**، ففيه تجتمع الطرق.

و**علي بن مَسْعَدَةَ** صدوقٌ له أخطاء وأوهام، ومرتبته في أصحاب **قتادة** دون كبار الحفاظ؛ فإن **لقتادة** رواةٌ كُثُر مشاهير؛ **كهشام الدَّسْتَوَائِيُّ وسعيد بن أبي عَرُوبَة**، وليس **عليٌّ** هذا مختصًّا **بقتادة**؛ فلم يكن كاتبًا له، ولا مِن أهل بيته، ولا له عنه نسخة؛ فيُعلم حينئذٍ عند أهل الإتقان والحفظ أن هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ، بل هو شاذ؛ لتَفَرُّد **عليِّ بن مَسْعَدَة** به عن **قتادة** فأين أصحاب **قتادة** الكبار **كهشام وسعيد** وغيرهما؟ لم يرووا هذا الحديث.

وهذا أصل يشقُّ عنه تصرُّف الحفاظ، وإن لم يُدْرِكْه كثير مِن الناس. وقد شرحه **الإمام مسلم بن الحجاج** في «**مقدمة صحيحه**» ويغني عن هذا الحديثِ الحديثُ الصحيحُ في «**صحيح مسلم**» وهو حديث **أبي ذر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيما يرويه

عن النبي ﷺ، عن ربه تبارك وتعالىٰ، أنه قال: «**يَاعِبَادِي! إِنَّكُمْ تُذْنِبُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ**». فهذا كافٍ في معناه.

وبهذا نكون قد انتهينا مما يتعلق بعدم الشذوذ، وبقي النظر في عدم العِلَّة. ومعرفة الحديث المُعَلَّل من اغْمَضِ علوم الحديث وأدقِّها، كما قال **ابن حجر** في «**نزهة النظر**». وقد ذكر **ابن رجبٍ** في «**شرح العلل**»: (**أَنَّ بِسَاطَهُ قَدْ طُوِيَ مِنْ أَزْمَانٍ**) ا.هـ فكيف بهذا الزمان؟! لكن لا يزال الخير في هذه الأمة إلىٰ قيام الساعة، وما كلام **ابن رجب** إلا نَفْثَة مصدورٍ يتخَفَّفُ بها.

وأول شيءٍ يُستعان به علىٰ إدراك العلة هو: جمع طرق الحديث، كما صرح **ابن المديني**، **وابن معين** وغيرهما؛ فإنَّ الحديث إذا لم تُجمع طرقه = لم يتبيَّن خَلَلُه؛ لأنَّ العِلَّة يكتَنِفُها الغموض، فهي سَبَبٌ خفيٌّ قادحٌ في صحة الحديث، ويُكشف هذا الغموض بتتبُّع الطرق.

ويمكن الوقوف علىٰ العِلَّة باعتماد الأمور الآتية:

أولًا: تعين مَخْرَج الحديث. وهو: الراوي الذي تجتمع فيه الطرق، ويسمىٰ: **مدار الحديث**؛ **كعَلِيِّ بن مَسْعَدَة** في الحديث السالف، و**كالأعمش** في الحديث المتقدم.

ثانيًا: الوقوف علىٰ حاله جَرْحًا وتعديلًا.

ثالثًا: حصر الرواة الناقلين للحديث عن مَخْرَجه – وهو مداره كما تقدَّم –، وبيان وجوه رواياتهم اتفاقًا واختلافًا.

فإننا مثلًا نَجِدُ حديثًا مداره علىٰ **العلاء بن عبد الرَّحمٰن**، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة**، ثم نقف علىٰ حال **العلاء**، وأنَّه ثقةٌ يُخطئ، وعندما نحصر الرواة لهذا الحديث عنه نَجِدُ أن منهم مَنْ رواه عن **العلاء**، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة**، ومنهم من رواه عن **العلاء**، عن **أبيه** مُرْسَلًا، ومنهم من رواه عن **العلاء**، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة** موقوفًا لم يرفعه؛ فهذا حَصْرٌ للطُّرُق التي تعدَّدَتْ عن الناقل لهذا الحديث وهو مداره، ومعرفة وجوه الرواية لها اتفاقًا واختلافًا.

رابعًا: التوفيق بين تلك الروايات إن أمكن. فإنه يُحْتَمل الحديث عند المُحدِّث – ولا سيما الحافظ – علىٰ أكثر من وجه، وبيان الراجح منها عند عدم إمكان التوفيق؛ باعتماد قرائن الترجيح، وما أكثر هذه القرائن؛ ككثرة العَدَد، أو قوة الحفظ والضبط، أو طولِ للصُحْبة، أو غيرها من القرائن.

وتتبُّع هذه القرائن يَنْتُج منها معرفةُ مسالك التعليل التي اعتنىٰ الأصوليون والفقهاء وأغفلها المحدِّثون في تنظيرهم لا في عملهم؛ فإن المحدِّثين الأوائل كان لهم مسالك يسلكونها في تعليل الحديث، لكن هذه المسالك لم تُستَخْرج من كلامهم، ولم تُقَيَّد وتضرب عليها أمثلة لتُسهِّل علم العلل حتىٰ الآن !

فمثلًا: مِن مسالكهم في تعليل الخبر: **لزوم الجادة**، والمراد بالجادة: السند المعتاد، فمثلًا إذا وجدنا راويًا روىٰ حديثًا عن **العلاء بن عبد الرَّحمٰن**، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة**، خَلَفَه راوٍ آخر فرواه عن **العلاء بن عبد الرَّحمٰن**، عن **سعيد بن المُسَيَّب**، عن **أبي هريرة**؛ كان الراجح – غالبًا – مَن رواه عن **العلاء**، عن **ابنِ المُسَيَّب**، عن **أبي هريرة**؛ لأن مَن رواه عن **العلاء**، عن **أبيه**، عن **أبي هريرة** = لَزِمَ الجادة – يعني: النسخة المشهورة التي يسهل إحالة الأحاديث عليها عند مَن لم يَضْبِط – فهذا مسلكٌ واضح ها أنتم عرفتموه.

فإذا تكرَّر فَهْمُ الأمثلة عند ذلك يمكن أن يطبِّقَ طالب العلم المتمكِّن إذا رسخ هذا العلم هذا المَسْلَكَ مِن مسالك التعليم.

والمقصَد في إيضاحه: إعلان مِثل هذه المسالك، وأن أهل الحديث لهم مسالك في التعليل في تصرُّفَاتهم لكنها لم تقيَّد واضحة حتىٰ الآن، بخلاف مسالك التعليل عند الأصوليين؛ كالقياس وغيره فهي مبيَّنةٌ واضحة، واستعملها الفقهاء – رحمهم الله تعالىٰ – في بناء الأحكام.

خامسًا: النظر في المروي عن الصحابي في هذا الباب. فلا بدّ أن تنظر إلىٰ ما رُوِيَ عن الصحابي في هذا الباب؛ فإنه قد يوجد منقولًا عنه في هذا الباب غير هذا المروي الذي تقوّي طرقه؛ كبعض الأحاديث المروية عن **أبي هريرة** بأسانيد فيها رواةٌ صَدُوقُون وضعاف عن النبي ﷺ في المسح علىٰ الخفين أنه يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام للمسافر؛ فهذا الحديث – وأن تعدَّدت طرقه عن أبي هريرة – لا يصح؛ لما ثبت بإسنادٍ صحيح أن **أبا هريرة** رضي الله عنه كان يُنْكِر المسح علىٰ الخفين؛ لأنه لم تبلغه أحاديثه، والظنُّ به أن لو بلغته = لم يكن ليتركها، فيُستدلُّ بهذا أن الأحاديث المروية عنه عن النبي ﷺ في المسح = أنها لا تثبت عن **أبي هريرة** وإن ثبتتْ عن النبي ﷺ من حديث **عليٍّ** رضي الله عنه وغيره.

وهذا الأمر فيه مَنْزَع أصولي فقهي، وهو: النظر إلىٰ رواية الراوي لا رأيه، وأهل الحديث قد يُعمِلون هذا مرة وهذا مرة، ولكلٍّ محَله، غيرَ أنَّ بَسْطَه يحتاج إلىٰ مقامٍ آخر.

والمقصود أن تعرف أنّ ما يذكره الأصوليون والفقهاء ليس علىٰ إطلاقه، بل له تقييدات عند أهل الحديث، ويُرْجَع في كل فنٍ إلىٰ أهله كما قال **ابن عاصم**:

وَكُـــلُّ فَـــنٍّ فَلَـــهُ مُجْتَهِـــدُ عَلَيْـــهِ فِـــي تَحْرِيـــرِهِ يُعْتَمَـــدُ

سادسًا: النظر في المروي عن النبي ﷺ في هذا الباب. فتنظر إلىٰ الأحاديث الأخرىٰ التي رُويتْ عن النبي ﷺ في هذا الباب بعينِهِ، هل جاء فيها ما جاء في هذا الحديث؟ فمثلًا حديث: «**لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ**»؛ فإن هذا الحديث رُوي من أسانيد لا تخلو من ضعاف، ثم وجدنا الأحاديث المنقولة عن النبي ﷺ في هذا الباب بعينه ليس فيها التسمية أبدًا، فقد رَوَىٰ وُضوء النبي ﷺ عشراتُ الرواة لم يذكر أحدٌ أبدًا في صفة وضوء النبي ﷺ أنه ذكر اسم الله عليه، ولكنَّ أهل الحديث الذين هم أهل الحديث – وإن ضعَّفوا هذا الحديث – لكنهم يَرَوْن العمل به جوازًا لا سُنَّة، ولذلك قال إمامُهم **أبو عبد الله البخاري**: (**باب التسمية عند الوِقاع، وعلىٰ كل حال**) وأوردها في كتاب الوضوء ليُعْلَم الجواز، ولا يُعْرَف عن أحد من أهل الحديث أبدًا عن الراسخين من الأئمة المتقدمين أنه رأىٰ أن هذا الفعل بدعة أو أنه منع منه، وإنما أهل الحديث الذي هم أهل الحديث – إن ضعَّفُوا هذا الحديث – لكنهم يرون جواز العمل به؛ استصحابًا لأصْلٍ كُلِّيٍّ وهو: الاستعانة بالله ﷻ في كل حال.

سابعًا: النظر في المرويِّ عن النبي ﷺ عامًّا. فمثلًا: ما جاء في حديث **أنس**، وهو مَرويٌّ في «**الصحيحين**» أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخَلاء قال: «**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**»، وقد جاء في رواية عند **المَعْمَرِي** في كتاب «**اليوم والليلة**» وغيره: «**بِسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**»، أو قال: «**بِسْمِ اللهِ، أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**»، فهذا الحديث لا يصح حتىٰ يَدْخُلَ الجَمَل في سَمِّ الخياط، لماذا؟ [الجواب]: لأننا لا نعلم أبدًا في سنةٍ واحدةٍ صحيحةٍ عن النبي ﷺ أنه قُدِّمَت [فيه] التسمية علىٰ الاستعاذة، وهذا مخالِف للنظر؛ لأن البسملة هي تحلية بالاستعانة، والاستعاذة تخلية بطلب الطرد. والتخلية مقدَّمةٌ علىٰ التحلية؛ فلا يمكن أن تتقدم تحلية علىٰ التخلية، فيقال: (**بِسْمِ اللهِ، أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**)، ولذلك جاء في قراءة القرآن: (**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ بالنقل القرآني وإن لم يثبت بالنقل النبوي – يعني الحديث

المخصوص –، وهذا له محلٌ آخر في التفريق بينهما. والكلام في علل الأخبار ومسالك النقاد فيها يحتاج إلىٰ أيَّام وليال، وجدٍّ واجتهاد، وذهن وقَّاد.

ولتنظروا الآن إلىٰ الأنموذج رقم اثنين: لنتعرَّف علىٰ حديثٍ يُدْرَس إسناده بالنظر إلىٰ سلامته من الشذوذ والعِلَّة فقط. فلما رأىٰ رسول الله ﷺ رجلًا يَتْبَع حمامة قال: «**شيطانٌ يَتْبَعُ شيطانة**»، فهذا الحديث مداره **محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي** وهو صدوق، وتفرُّدُه بهذا الحديث مُحتَمَلٌ؛ لأن له نُسخةً يرويها عن **أبي سلمة**، عن **أبي هريرة**، ولكن الرواة عنه اختلفوا:

فرواه **حماد بن سلمة وابن أبي ذئب عن محمد**، عن **ابن سلمة، عن أبي هريرة** علىٰ هذا الوجه.

ورواه **يحيىٰ بن سعيد القطان عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة**.

ورواه شَرِيك بن عبد الله النَّخَعي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة.

فهؤلاء الرواة عن المدار قد اختلفتْ رواياتهم ولم تتفق، وأرجحها فيما يظهر – والله أعلم – رواية مَن رواه عن **محمد بن عمرو**، عن **أبي سلمة**، عن **أبي هريرة** موصولًا، وإسناده جيد. وقد رجح هذا الوجه **البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ في «**سننه**»، ولا أعلم أحدًا مِن الحفَّاظ أَعَلَّ هذا الحديث، (**فإن وُجِدَ له علة فإنَّ معرفتنا عِلَّةَ حديث عندنا أحب إلينا مِنْ أَنْ نروي حديثًا ليس عندنا**) كما قال **ابن مهدي**.

بعد هذه المرحلة من دراسة الإسناد باتِّصال سنده وحال رواته، وسلامته من الشذوذ والعلة يصل الباحث إلىٰ النتيجة الكبرىٰ للحكم علىٰ الحديث من جميع طرقه، ويُخبر عنه بالألفاظ الدالة عليه، فيقول: (حديثٌ صحيح)، أو (حديث حسن)، أو (حديثٌ ضعيف)، بخلاف ما تقدَّم؛ فإنه يقول: (إسناد صحيح)، أو (إسناد حسن)، أو (إسناد ضعيف).

ولتنظروا إلىٰ الأنموذج رقم ثلاثة؛ لنتعرَّف علىٰ حديث يُدْرَس إسناده بالنظر إلىٰ حال رواته، واتصال سنده، وسلامته من الشذوذ والعلة.

فهذا الحديث إذا نُظِرَ إلىٰ حال رواته = فرُوَاتُه كلهم ثقات، **وأبو الغَيْث** الذي لم يُسَمَّ هو: **سالم المدني مولىٰ ابن مُطِيع**، وإسناده متصل؛ فكل واحد مِن الرواة فيه قد سمع مَن فوقه، وهو أيضًا سَالِمٌ من العلة والشذوذ بتتبُّع طرقه؛ فإن هذا الإسناد قد رواه غير واحد عن **سليمانَ بن بلال**، عن **ثَوْر بن زيد المدني**، **عن أبي الغيث سالم المدني**، عن **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: « **اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ** ».

بعد هذا يَجْمُل التعريف بأمرٍ يُتَعَرَّض له عند الكلام علىٰ الإسناد لا يتعلق بالحكم عليه، بل مُلَحٌ تُستَخرج منه، تسمىٰ: لطائف الإسناد؛ كالعلو والنزول، والتسلسل، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والطبقة الواحدة بعضهم عن بعض. وهذا شأنٌ مما يَتَرَوَّحُ به طالب العلم، ويُزَيِّنُ عِلْمَه ويقرِّبه إلىٰ نفوس الناس؛ فإن نفوس الناس تَقْبَل المُلَح أكثر من الصُّلَب.

ولتنظر الآن إلىٰ **الأنموذج رقم أربعة**؛ لنتعرَّف إلىٰ إسنادٍ تُستَخْرَج لطائفه، وهو ما أخرجه **البخاري** في أول حديثٍ منه: (**حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ ابْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ، سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عَلَىٰ المنبر، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ الله** ﷺ **يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...** » **الحديث**). فهذا الإسناد فيه مُلَح.

- رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض، وهم: **يحيىٰ بن سعيد الأنصاري**، عن **محمد بن إبراهيم التيمي**، عن **علقمة بن وقاص اللَّيثي**، وقد ذكر هذا **ابن حجر** وغيره
- أنه مسلسلٌ بالتصريح بالحديث والسماع.

هذا الإسناد فيه لطائف كثيرة ولكن الوقت يضيق، وقد استخرجت مِنه أحدَ عَشْرَة لطيفة ولكن أذكر لكم مِن غرائبها:

❖ **فاللطيفة الأولىٰ**: أن **البخاري** لما أَعْرَض عن إيراد خطبةٍ في كتابه مستفتحةٍ بالحَمْد = استفتح كتابَه بالرواية عن شيخٍ له يُذَكِّر لقبُه بالحَمْد هو **الحُمَيْدي**. فهمتم هذه اللطيفة؟ **البخاري** لم يستفتح كتابه بخطبة يقول فيها الحمد لله ويَخطب فيها: (الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد: هذا كتابٌ وضعته... إلخ)، وإنما قال: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الوَحْيِ وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ**: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾[**النساء:١٦٣**]... إلخ). فلما أَعْرَض عن خطبةٍ مبدوءة بالحمد؛ جعل أول روايةٍ فيه روايته عن شيخٍ يُذَكِّر اسمه بالحَمْدِ، وهو **الحُمَيْدي**.

❖ **اللطيفة الثانية**: أن اسم شيخه – وهذا من لطائف المستغْرَبة – وافق اسم أول صحابيٍ وُلِد من أولاد المسلمين في المدينة، وهو **عبدالله بن الزبير** رضي الله عنه؛ استبشارًا بظهور السُّنَّة، ودَفْعِ ما يَقْدَح فيها.

إلىٰ لطائف آخرىٰ ليس هذا مقام ذكرها الوقت يضيق عن مثلها

أما المقام الثاني المتعلق بالمقصَد: فهو دراسة المتن. والمراد بها قَبول الحديث أو ردِّه درايةٍ؛ لأن أهل الحديث قد يقبولون الحديث روايةٍ ويصححونه، لكنَّهم لا يقبلونه دِرايةٍ؛ إما لنَسْخِه، أو لمخالفته للإجماع، أو ترك العمل به، أو غيرها.

وسأضطر هاهنا للاختصار؛ حرصًا علىٰ جَمْعِ منفعة الجميع، وعدم الإخلال بالطعام. وهذا المقصد – وإن كان هذا أهم مما مضىٰ –؛ فإن فقه الحديث ودرايته أهم من معرفة صحَّته وضعفه.

أقول: المقام الثاني المتعلق بالمقصد فهو دراسة المتن، والمراد به: قَبول الحديث رواية، أو ردِّه دِرَاية. وله مرحلتان:

المرحلة الأولىٰ: استيفاء المتطلبات. وهذه المتطلَّبات المظنونة منها ما يرجع إلىٰ ألفاظ الحديث، ومنها ما يرجع إلىٰ معانيه وتظهر بعد فحص كلماته وجُمَلِه. وإذا كُشِفَت هذه المتطلبات = استُوفِيت الاحتياجات. وتتمثَّل هذه المتطلبات في ضبط كلمة، أو تفسير غريب، أو شرح جملة، أو إعراب مُشْكِل، أو معرفة ناسخ ومنسوخ، أو الجمع بين حديثٍ وبين غيره، أو تعيين مُبْهَم، ونحو ذلك.

ولتنظروا الآن إلىٰ الأنموذج رقم خمسة؛ لنتعرَّف علىٰ حديثٍ يُراد استيفاء متطلباته، مُكْتَفِينَ بهذا في بيان هذه المرحلة، وإن كان كل واحد من المتطلبات يحتاج إلىٰ بيان.

هذا الحديث هو عن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: « **بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ** » رواه **البخاري ومسلم**، واللفظ **للبخاري**.

إذا نظرت إلىٰ هذا الحديث فحاول الآن أن تستخرج المتطلبات التي ينبغي الوفاء بها، فمثلًا لا توجد هنا كلمة

غريبة تحتاج إلىٰ تفسير، ولا تجد هنا راوٍ مُبْهَمًا يحتاج إلىٰ بيان [كأن يقال]: (.. أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ.. إلخ) ، ولكننا نجد شيئين اثنين:

أحدهما: ضَبْطُ كلمة (**شهادة**)، هل هي شهادةِ أن لَّا إله إلا الله، أو شهادةُ أن لَّا إله إلا الله، أو شهادةَ أن لَا إله إلا الله؟

وهي صالحة لكل ذلك؛ بالجر بَدَلًا، والرفعِ خبرًا لمبتدأ محذوف، والنصب تقديرًا لفعل يُقَدَّر (أَعُدُّها كذا وكذا)؛ إلا أن النَّصْبَ نَحْوِيٌّ غيرُ مَرْوِيٍّ، والمَرْوُيُّ بالرفع والجر كما يُعْرَف مِن تَصَرُّف الشُّرَّاح.

❖ **والآخر**: كلمة (**الحج**)، هل هي: الحَج، أو الحِج؟

هذه الكلمة تحتاج إلىٰ ضبط، والجواب: أنَّها بفَتْح الحاء وكسرِها.

ولما غفل أهل العصر عن استيفاء متطلَّبات الأحاديث – ولاسيما ضبطه – وقعوا فيما نهىٰ عنه السلف من اللَّحْن والتحريف في حديث النبي ﷺ؛ فلا بدَّ أن يجتهد طالب العلم – خاصةً – في حِفْظِ الحديث مضبوطًا.

المرحلة الثانية: استخراج المعلومات. وهذه المعلومات المستخرَجة منها ما هو مِن صُلَب العلم، ومنها ما هو من مُلَحِه، وتظهَر بعد انتزاع فوائده ومعانيه. وإذا رصد الباحث هذه الفوائد شرع يُعَبِّر عنها بما يدل عليها. وتتمثل هذه المعلومات في تقرير حُكْمٍ، أو كشف شبهة، أو دَفْعِ تَوَهُّمٍ، أو تخصيص عام، أو تقييد مُطْلَق، أو إثبات صحبة، أو غيرها.

ولتنظروا الآن إلىٰ **الأنموذج رقم ستة**؛ لنتعرَّف إلىٰ حديث يراد استخراج معلوماته فقط، وهو عن عثمان رضي الله عنه، وهذا الحديث أتينا به؛ لأن هذا الجامع باسم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأيضًا أن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْءَانَ وَعَلَّمَهُ**»، والإخوان هنا – جزاهم الله خيرًا – لهم نشاط ملحوظٌ في تحفيظ القرآن الكريم، فهذا الحديث إذا جئت تستخرج معلوماته – يعني: العلوم المستنبطة منه – في هذا الحديث عشرون فائدة، مع أنه خمس كلمات. نَذْكُر منها بعضَها.

فمن تلك الفوائد:

❖ أنَّ مما تُنال به الخيرية: تَعَلُّمُ القرآن.

❖ ومنها: أن النبي ﷺ هو خَيْرُنا وأَفْضَلُنا؛ لأنه أَجَلُّ مَن تعلم القرءان وعلَّمه.

❖ ومنها: أنَّ مِن أسباب الخير في هذه الأمة: تَعَلُّم القرآن وتعليمه.

❖ ومنها: أنه ما بقي فينا تَعَلُّم القرءان وتعليمه = ففينا سببٌ باقٍ من أسباب الخيرية.

❖ ومنها: أن أَخْذَ القرآن يحتاج إلىٰ مغالَبة ومكابدة؛ لقوله ﷺ: «**تَعَلَّمَ**»، فهذا البناء موضوع عندهم لما يَحتاج إلىٰ التكلف والمشقة، كما قال الكُوهِجِّيُّ في «**نَظْمِ الصَّرْفِ**» قال:

وَرَابِعُ الأَبْوَابِ لِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَعَلَّمْتُ وَجِئْتُ مُكْتَفِي

فتعلَّمت، وتكلَّمت، وتحلَّمت، وتفهَّمت؛ تحتاج إلىٰ مغالبة كهذه الكلمة، فأَخْذُ القرءان يحتاج إلىٰ مغالبة.

❖ ومنها: أنه كلما زاد حظُّ العبد من تَعَلُّم القرآن وتعليمه = زادتْ خيريَّتُه.

ويُفْزَع بعد رصد المتطلبات واستخراج المعلومات إلىٰ نوعين من المصادر:

أحدهما: المصادر الخاصة: وهي جَمْعُ ألفاظ الحديث ورواياته. فهي تُعِين علىٰ هذا الأمر، كما قال الإمام أحمد: (**الحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا**).

الآخر: **المصادر** العامة وهي المدوَّنات التي كتبها العلماء في شرح الأحاديث أصولًا وفروعًا. فإذا جئت إلىٰ حديث في «**صحيح البخاري**» فتُراجِع شروح **البخاري** ، أو حديثٍ في «**صحيح مسلم**» تراجع شروح «**صحيح مسلم**».

ولتنظروا الآن إلىٰ **الأنموذج رقم سبعة**؛ لنتعرَّف علىٰ حديث يُراد استيفاء متطلَّباتِه واستخراج معلوماته.

فهذا الحديث وهو: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**مَنْ حَجَّ لله فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ = رَجَعَ كيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

فهذا الحديث فيه من المتطلبات مثلًا ضَبْطُ كلمة (**يَرْفُثْ**)، هل هي يَرْفُثْ، أو يَرْفِثْ، أو يَرْفَثْ !؟، وكلمة (**يَفْسُق**)، هل هي: يَفْسُق، أو يَفْسِق؟!

وفيه – أيضًا – مِن المتطلبات: معنىٰ الرفث، ومعنىٰ الفسق، ومعنىٰ رجع كيوم ولدته أمه.

فلابدَّ من استيفاء هذه المتطلبات؛ بالرجوع إلىٰ مضانِّها.

واستخراج المعلومات: فيه فضل الحج، وفيه الأمر بالإخلاص؛ فيه لقوله ﷺ: «**مَنْ حَجَّ لله**»، إلىٰ آخر المعلومات التي يضيق المقام عن ذِكْرها.

بعد هذا الاستطراف علىٰ عجل يتقرر في نفوسكم: أن دراسة حديثٍ ما سَنَدًا ومتنًا تقع في مقامين:

- ❖ **الأول**: مقام الإسناد، ويُدْرَس في مرحلتين:
  - **الأول**: الدراسة المقيَّدة، باعتبار مُخَرِّجٍ خاص.
  - **والثانية**: الدراسة المُطْلَقة، بالنظر إلىٰ جميع مُخَرِّجِيه.
- ❖ **الثاني**: مقام المتن، ويُدْرَس في مرحلتين:
  - **الأولىٰ**: استيفاء المتطلبات.
  - **والثانية**: استخراج المعلومات.

ولتنظروا الآن إلىٰ **الأنموذج رقم ثمانية**؛ لنَتَعَرَّف إلىٰ حديث يُدْرَس إسنادُه ومتنه:

فمثلًا هذا الحديث الذي يُدْرَس إسناده ومتنه هو: (**قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ – يَعْنِي ابْنَ مِغْوَلٍ –، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ الله ﷺ فِي المَجْلِسِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ..» الحديثَ**).

هذا الحديث تحتاج في دراسة إسناده إلىٰ النظر في أمرين:

أحدهما: اتصال إسناده، وحال رواته.

والثاني: سلامته من الشذوذ والعلة.

ولدراسة متن تحتاج إلىٰ أمرين:

أحدهما: استيفاء متطلباته.

والآخر: استخراج معلوماته.

وليكن هٰذا الحديث تجربةً خاصَّة لكم، فليقم كل واحد منكم بدراسة هٰذا الحديث إسنادًا ومتنًا من خلال المراحل التي ذكرناها؛ ليَسْهُلَ عليه الدُّرْبَة في هٰذا الفن، ويَرْسم في نفسه شخصية متكاملة لإدراك شرح الحديث ودراسته سندًا ومتنًا.

بقي من نافلة القول شيءٌ نختم به علىٰ وجه الاختصار؛ رعايةً للحال وإن كنا منذ اليوم لم نزل في اختصار؛ وذلك لغزارة علم الحديث.

وإني لا أعرف علمًا في الاتِّساع كعِلم الحديث إلا علمَ اللغة؛ فإن هذين العِلْمين هي أوسع علوم أهل الإسلام علىٰ الإطلاق.

ونَذْكُر في هٰذه النافذة خاتمةً تشتمل علىٰ أهم المصنَّفات في الحديث، ومحاذير ومعوقات في طريق النبوغ في هذا الفن، ونختم أخيرًا بتنبيهات مهمة في هذا الفن.

فأهمُّ المصنَّفات في هذا الحديث:

أما أهمُّ كتب الرواية: فهي الكتب العشرة، وهي الستة: «**البخاري**»، «**ومسلم** »، «**وأبو داود**»، «**والترمذي**»، «**والنَّسَائي**»، «**وابن ماجهْ**». مَزِيدًا عليها: «**مسند أحمد**»، «**وموطأ مالك**»، «**وسنن الدَّارِمِي**»، «**وسنن البيهقي الكبرىٰ**»؛ فإن هذه الكتب العشرة هي أصول الإسلام في الرواية.

أما أهم كتب أحوال الرواة: فهي «**تهذيب التهذيب**»، و«**ميزان الاعتدال**»، و «**لسان الميزان**»، و «**الكواكب النَّيِّرات في معرفة من اختلط من الثقات**».

أمَّا أهم كتب دراسة اتصال الإسناد: [فهُمَا] « **تحفة التحصيل**» **لأبي زُرْعة العراقي**، و «**طبقات المدلِّسين**» **لابن حجر العسقلاني**.

أمَّا أهم كتب العِلل: [فَهُمَا] **كتاب** «**علل ابن أبي حاتم** »، و «**علل الدراقطني**».

أمَّا أهم كتب شروح الحديث: فهي **كتاب** «**التمهيد**» **لابن عبالبر**، وقد عَظُمَ الثناء عليه قديمًا وحديثًا، **وكتاب** «**شرح مسلم**» **للنووي** وكان **الشيخ ابن باز** يعدُّه أجلَّ كتبِ شرحِ الحديث، وكتاب «**الإعلام شرح عمدة الأحكام** » **لابن المُلَقِّن**، وكتاب «**جامع العلوم والحكم**» **لابن رجب**، و«**فتح الباري**» **لابن حجر**.

وهذا القول في الأهم مُجْمَلٌ مناسب للحال. وكيفيةُ التعامل معها تحتاج إلىٰ مقامٍ آخر، ولكن مَن مَارَسَ هذه الكتب وفتَّش فيها يُدَلُّ بإذن الله لأ مِن مقدِّماتها علىٰ مفاتيحها.

أما المحاذير التي ينبغي الإنباه إليها في هذا المقام:

فأني أُحَذِّرُ مِن أمورٍ تتَّصل بطلب علم الحديث:

أوَّلها: الحذر عن العُدُول عن جادَّة الطَلَب روايةً ودرايةً، حفظًا وفهمًا؛ فإن الطَّلَب له جادةٌ لم تَزَل منذ قرون، وإحداثُ غيرِها يَقِلُّ نَفْعُه. وهٰذا قد وقع عند الناس، سواء في حفظ الحديث كمن صار يحفظ ما يسمَّىٰ بحفظ الكتب الستة، ولم يكن هذا مِن منهج أهل العلم، وقد بَيَّنْتُ ذلك في منظومةٍ مفردة اسمها «**فصيحة التحديث في نُصح مُتحفِّظ الحديث**»، وبيَّنت وجه خطأ هذا والطريقَ المسلوك عند أهل العلم – رحمهم الله تعالىٰ – ، أو ما يتعلق بفهم الحديث؛ فصاروا يقرؤون في المطوَّلات كـ«**فتح الباري**» و «**التمهيد**» مِن غير التفات إلىٰ تفسير هذه المتون ابتداءً علىٰ الشيوخ مِن أقوالهم، ولو كان كلامهم قليلًا؛ ليُسْتَدل بها علىٰ ما وراءَها.

ومما يحذر منه أيضًا: التحذير من إهمال العلوم الآخرىٰ. وقد صار هذا صِبْغةً للمشتغلين بالحديث في هذا العصر؛ فتجد أحدهم لا يُحْسِن ما يلزمه من علم الاعتقاد، أو الفقه، أو تفسير القرءان الكريم. ومنهم مَن لا يرفع رأسًا إلىٰ علوم الفنون الآخرىٰ؛ كأصول الفقه، والنحو، والصرف، والبلاغة. ولا شك أن هذا خطأٌ كبير، وأهل العلم

قاعدتهم: أن يأخذ الإنسان من كل فن مختصَرًا؛ حتىٰ يكون مُطَّلِعًا علىٰ الأسرار، كما قال **ابن الوَرْدِيِّ**:

مِـــن كُـــلِّ فَـــنٍّ خُـــذْ وَلَا تَجْهَـــلْ بِـــهِ فَـــالحُرُّ مُطَّلِـــعٌ عَلَـــىٰ الأَسْـــرَارِ

ومما أُحذِّر منه أيضًا: التحذير مِن ترك تحرير المسائل المتعلقة بالحديث مِن مصادرها؛ فإن مِن الناس مَن يأتي إلىٰ مسألة مذكورة في الحديث ثم لا يُحرِّرُها مِن مصادرها، وإنما مِن كتب الشُّرَّاح، فمثلًا: «**أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ**» تجد كثيرًا من الناس يرجع إلىٰ تعيين جزيرة العرب إلىٰ «**فتح الباري**» أو غيره، وليس هذا تحرير المسألة؛ فتحرير المسألة: الرجوع إلىٰ نوعين من الكتب:

- **أحدهما**: كتب نَعْتِ وصفِ الأرض، وهي التي كتب فيها أهل العلم بمعاجم البلدان، وما يسمىٰ أخيرًا بالجغرافيا ممن سلف.
- **والثانية**: كتب اللغة والأدب، ففي كتب اللغة كلامٌ كثيرٌ عن هذه المسألة.

ومما يُحذَّر منه أيضًا: إحداثُ أقوالٍ جديدة في مسائل بيَّنَها العلماء بيانًا شافيًا، وقد صار هذا أمرًا شائعًا عند المشتغلين بالحديث بأَخَرَة، وفيه مخاطر عظيمة علىٰ هذا العِلْم.

أما ما أذكره مِن المعوِّقات؛ فمِن معوقات النبوغ في هذا الفن:

❖ نُدْرَة العارفين بهذا الفن، وقد قيل **للأعمش**: (**اليَوْمَ فِي الكُوفَةِ خَمْسَةُ آلافِ يَطْلُبُونَ الحَدِيثَ !، فَقَالَ: إِذَا كَثُرَ المَلَّاحُونَ غَرِقَتِ السَّفِينَةُ**)؛ لأن المتزيِّي بزيِّ أهل الحديث وليس من أهله كثير، ولكن العارف المتمكن المتقن هو قليل.

❖ **ومِن المعوِّقات**: الغلط في تدريسه؛ فإن مِن علوم الحديث ما لا تُدَرَّسُ لكل أحد؛ كعِلْم العلل، فإن عِلم العلل لا يُدَرَّسُ في المساجد – أعني في الدروس العامة – وإنما يدرس للخاصة، ولهذا كان أئمة الحديث يختصرون كلامهم، فيقولون: (وَهِمَ فلان، أخطأ فلان)؛ لأن جوابهم لمُدْرِكٍ لهٰذا الفن، وكانوا ينهون عَن وضعِهِ عند غير أهله؛ لأنه (شِبْهُ الكَهَانة) كما عبَّروا عنه؛ [ويعنون أن]: فيه خفاء لا يستطيعه كل أحد، ولا يُدْرِكُه كلُّ عقل.

فعندما يُتكلَّم في علة حديث رواه **حماد بن سلمة** واختلاف الرواة عليه، وهذا الجالس أمامك لا يعرف مَن **حماد بن سلمة** ولا هل هو ثقة أو ضعيف = لا يُدْرِك علم العِلل.

❖ **ومن معوِّقات دراسة علم الحديث**: عدم وجود مقررات علمية لكثير من فنونه، فمسالك التعليل مثلًا ليس فيها مقرر، والرجال ليس فيها مقرر. الآن إذا أردت أن تبتدئ في دراسة شيء في علم الرجال لا يوجد هناك مقرر في علم الرجال،... وهَلُمَّ جَرًّا.

❖ **ومن المعوقات أيضًا**: قلة العناية بتدريس علومه.

❖ **ومنها**: اتِّساع دائرة علم الحديث.

❖ **ومنها**: ضعف الهمة في سماع الحديث وإسماعه؛ فليس بمُسْتَغْرَب أن تطول مجالس الحديث، وقد كانوا يطوون الأيام في قراءة الحديث، **والخطيب البغدادي** قرأ «**صحيح البخاري**» علىٰ **كريمة بنت أحمد المروزية** في ثلاثة أيام، ولكن كما قال **ابن المبارك**:

لَا تَـــأْتِيَنَّ بِـــذِكْرِنَا مَـــعْ ذِكْـــرِهِمْ لَـــيْسَ الصَّـــحِيحُ إِذَا مَشَـــىٰ كَالمُقْعَـــدِ

مما أُنَبِّه إليه من التنبيهات المهمة في هٰذا الفن:

❖ **أولًا**: المبادرة إليه مع صغر السن واجتماع النشاط، فينبغي أن يبادر طالب العلم إلىٰ دراسة علم الحديث في حفظه، خاصة مع صغر سنِّه واجتماع نشاطه؛ فإنه يحتاج إلىٰ تعب كثير.

❖ **ثانيًا**: قطْعُ الطمع عن زَيْفِ الألقاب الذي راج بآخرة، فما أكثر مَنْ نراهم (**المحدِّث**) و(**الحافظ**) و(**العلَّامة**)، وهذه بلِيَّة سَرَتْ في هذه البلاد لم تكن فيها، والعرب بطبعهم أزهد الناس في الألقاب، وإنما هذا شيءٌ وقع عند العجم، فتجد عند العجم (**الحافظ**) و(**رئيس العلماء**) و(**سيد السادات**) و(**شيخ الإسلام**)، مع أنها ألقابٌ لا شيء تحتها. وقد سرىٰ إلينا – خاصة بلاد نجد –، فلم يكونوا يطلقون اسم (**طالب العلم**) علىٰ كل واحد، والآن صرنا نَجِدُ في الإعلانات (**العلامة العلامة العلامة، والمحدث المحدث، الحافظ الحافظ الحافظ**...)، وعلىٰ الحقيقة ليس شيءٌ من ذلك، وإنما يُعَدُّ أفرادٌ قليلٌ مَنْ يكونون علَّامة. ولم يكن يُكتب قَطُّ في إعلانات العلماء البارزين مثل: **ابن باز وابن عثيمين** العلَّامة، ولا ينبغي أن يُكتَب لمن هو دونهم مثل هذه الألقاب، فضلًا عن المحدِّث والحافظ.

ولذلك احذَّر طلَّاب العلم من الانخداع بزَيْفِ هٰذه الألقاب، أو البحث عنها، أو التساهل في نَعْتِها لكلِّ أحد، ورحم الله **الذهبي** إذْ يقول: (**أَيْنَ أَهْلُ الحَدِيثِ؟ لَا تَرَاهُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ، أَوْ تَحْتَ تُرَابٍ**).

❖ **أيضًا مما يُنَبَّه إليه**: التحريض علىٰ اقتناء النسخ المعتمدة لكتب الفن، فينبغي أن تعتني بالنُّسَخ التي تشتريها لكتبك الحديثية.

❖ **مما أَنَبِّه إليه**: الحضُّ علىٰ إدراك الأكابر مِن أهل الحديث ممن لهم يدٌ في فنونه، فلا يفوتنَّكم الأكابر ولا تغتروا بالشباب وأن بلغ حفظهم ما بلغ، ومن هؤلاء الأكابر مثلًا: العلامة **عبد المحسن العباد**، وله شروح للكتب الحديثية المشهورة، منها ما يُنْشَر في **إذاعة القرآن الكريم**، ومنها ما هو في **تسجيلات الحرم**. ومنهم **الشيخ عبد الكريم الخضير في مدينة الرياض**، فينبغي أن يعتني طالب العلم بالاستفادة من هؤلاء قبل أن يفوتوا.

❖ **مما أَنَبِّهُ إليه أيضًا**: الحرص علىٰ الحفظ والتَّكرار، فلابدَّ من الحفظ:

الرَّحَبِيُّ قَالَ – لَا يُلَامُ – احْفَظْ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامُ

❖ **ومما أُنَبِّهُ إليه أيضًا**: تجافي الزهد فيه؛ فإن بعض الناس يقول: (**عِلْمُ الحَدِيثِ عِلْمُ المَفَالِيسِ**)، وهذا ليس بصحيح، ولكن علم الحديث علمُ مُحِبِّي النبي ﷺ، ولذلك قال شاعرهم:

أَهْلُ الحَدِيثِ هُمُ أَهْلُ النَّبِيْ لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسَهُ صَحِبُوا

وأَشْرِفْ بهذه الصحبةِ وأَكْرِم

❖ **أيضًا مما أُنَبِّه إليه**: عدم الإخلاد إلىٰ دعوىٰ نُضْجِ علم الحديث واحتراقِه؛ فإن علم الحديث ما نَضَجَ وما احْتَرَقَ.

❖ **وأيضًا مما أُنَبِّه إليه**: مجانبة العجلة في إظهار نتائج الدراسات؛ فإن بعض الباحثين ربما درسوا شيئًا من مسائل الحديث، ثم وصلوا إلىٰ نتيجة تُخالف مما تَقرَّر عند الحفاظ؛ فيعاجلون بإخراجها من غير رَوِيَّة ولا إعظامٍ لمن سبقهم من الحفاظ؛ فيقعون علىٰ أُمِّ رؤوسهم كما يُقال؛ إذ يصِلُون إلىٰ نتائج يُوقِن العارفون بهذا الفن أنها نتائج خاطئة، حمَلَهم عليها التَّسَرُّع وعدم النضج في هٰذا العلم.

فهذا ما فتح الله ﷻ به فيما يتعلَّق بطرق البحث في الحديث، مقتصرين علىٰ **كيفية دراسة حديث سندًا ومتنًا** علىٰ وجه الاختصار، سائلين الله ﷻ أن يرزقنا فِعل الخيرات، وحب الصالحات.

اللّٰهمَّ حبّب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان، واجعلنا اللّٰهمَّ من عبادك الراشدين.

اللّٰهمَّ أرنا الحق حقًّا، وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا، وارزقنا اجتنابه.

اللّٰهمَّ أحْيِنا علىٰ الإسلام والسنة، وأمتنا علىٰ الإسلام والسنة.

اللّٰهمَّ إنَّا نسألك علمًا نافعًا، وعملًا صالحًا، وإيمانًا زائدًا، ويقينًا راسخًا.

اللّٰهمَّ إنَّا نعوذ بك من الفتن ما ظهر منها وما بطن، اللّٰهمَّ ادرأ الفتن عن بلاد المسلمين.

شاكرًا مِن قبلُ ومِن بعدُ لكم حضورَكم وإنصاتكم، وتحمُّلَكم مشقة السماع للحديث عن هذا الموضوع مع طول الوقت، ومُزْجِيًا الشكر للإخوان القائمين علىٰ هٰذا الجامع، وعلىٰ رأسهم: **الشيخ يوسف المهوّس**.

سائلًا للجميع أن يوفقهم الله ﷻ، وأن يسدِّدهم، وأن يرزقهم، وأن ينفعهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والأسئلة نجعلها في محاضرة أخرىٰ، والله أعلم وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.